الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٦٧
الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيكوبي (الكونغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقريرا الأمين العام (A/54/457 و A/54/495)

مشروعا القرارين (A/54/L.40 و A/54/L.41)

الحالة في الشرق الأوسط

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يمكن القول ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين إن الصراع العربي الإسرائيلي يقترب من نهايته. فإسرائيل تتمتع مع أكبر جيراننا، جمهورية مصر بعلاقات سلمية منذ معاهدة السلام الهائلة بين دولتينا، التي تم التوصل إليها في عام ١٩٧٩. كذلك أبرمنا معاهدة سلام مع المملكة الأردنية الهاشمية واحتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة لإبرامها. وكما ذكرت هنا بالأمس فإننا نتحرك باطراد في مفاوضاتنا مع الفلسطينيين ونرجو أن نتوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم خلال عام، وهو اتفاق ينهي الصراع بيننا.

ويشهد الشرق الأوسط عهدا غير مسبوق من الزخم الدبلوماسي. وقد تعزز هذا المناخ الإيجابي مؤخرا بروابط دبلوماسية جديدة أقيمت بين إسرائيل وموريتانيا ثم أننا نوسع روابطنا الاقتصادية وغيرها مع دول المنطقة من المغرب إلى النيل وحتى الخليج.

والآن، ولكي نكمل دائرة السلام هذه الدائمة الاتساع يجب أيضا أن نحرز تقدما مع جارتينا إلى الشمال، سوريا ولبنان، اللتين نأمل بالقدر نفسه أن تنضم كل منهما إلى اتفاق سلام. بيد أننا يجب أن نؤكد أن إسرائيل بوصفها دولة ديمقراطية فإن المناقشة البرلمانية فيها عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرارات بشأن قضايا الأمن الوطني، لا تستطيع ببساطة أن تقبل شرطا مسبقا لبدء المباحثات. وينطبق هذا بوجه خاص حين يكون شرطا مسبقا يطلب قبولا مسبقا بالنتيجة النهائية وفقا لآراء طرف واحد فقط.

ونرى أن تاريخ صنع السلام في الشرق الأوسط أثبت أن أفضل محفل لعرض الآراء هو قاعة التفاوض. فالمفاوضات هي الجسر الأساسي للسلام. ولذا أؤكد النداء الذي أطلقه هنا وزير خارجيتنا معالي السيد ديفيد ليفي، في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. "فليكفوا عن ترددهم. وقد حان الوقت للكلام" (A/54/PV.16، الصفحة ١٦).

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-25862

0025862

وفي هذه المفاوضات ستجد سوريا شريكا إسرائيليا راغبا في اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لأن نتوصل معا إلى سلام شجعان، سلام بشرف. ونحن نتصور هذا السلام متضمنا لعمق في التنازل عن الأرض يتناسب مع عمق السلام ونوعية الترتيبات الأمنية التي نستطيع التوصل إليها.

وبالإضافة إلى هذا نود أن نرى لبنان أيضا وقد انضمت إلى قافلة صناع السلام وأغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على أن إسرائيل لم تكن لها، ولا لها الآن أي مطالب إقليمية أو منازعات مع لبنان. ومصلحتنا الوحيدة هي ضمان سلامة وأمن مواطنينا. وقد فشلت حكومة لبنان في السنوات الماضية في بسط سيادتها على الجزء الجنوبي من لبنان. وللأسف، لا يزال عليها أن تنزع سلاح حزب الله وأن تكبح جماح المليشيات في الجنوب اللبناني فهي التي تدعى إلى تدمير إسرائيل ويستهدفون مدنييها بهجماتهم الصاروخية.

وعلى أمل تحسين هذا الوضع تكرر إسرائيل الإعراب عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بكامله وهو الذي لا يدعو إلى إنسحاب إسرائيل فحسب بل وإلى عودة السلطة الفعلية لحكومة لبنان في المنطقة وإلى استعادة السلم والأمن الدوليين. وقد مضى الآن ما يقرب من عامين على تقديمنا الدعوة إلى لبنان للتفاوض على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وبدلا من هذا اختارت حكومة لبنان، للأسف، السماح باستمرار الصراع وإزهاق المزيد من أرواح البشر. ومع هذا، فنحن ندعو حكومة لبنان إلى اغتنام الفرصة المتاحة الآن لتغيير الوضع وإلى الاجتماع معنا إلى مائدة التفاوض والانضمام إلى مد السلام الظاهر الآن في المنطقة.

وفي المسيرة نحو الاستقرار الإقليمي أصبح لكل دولة السلطة وعليها المسؤولية عن ضمان ألا تستخدم أراضيها ساحة لشن الهجمات الإرهابية. وجدير بالذكر أن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ يبين بجلاء أن السيادة تتضمن مسؤولية عن عدم السماح بتنظيم الأعمال الإرهابية وإعدادها في أراضي الدولة أو بانطلاقها منها.

وتتعارض سياسات إيران، شأنها شأن سياسات لبنان، تعارضا مباشرا مع القرار، فإيران تواصل رعاية وتعزيز حزب الله في لبنان، وتشترك المجموعة صراحة في حملة ضد وجود دولة إسرائيل، مدعومة بالذخيرة الإيرانية والأموال الإيرانية. وهذا يمثل دلالة على العتبة التي نقف عليها في الشرق الأوسط: عهد جديد من الاستقرار والتعاون الإقليمي أصبح أخيرا قريب المنال، ومع هذا تبقى القوى التي تضيع توافق الآراء وتشدنا إلى حلقة من التهديدات وانعدام الثقة.

فجهود إيران المتواصلة لحيازة أسلحة الدمار الشامل، واعتمادها لسياسة لا تعترف بحق كل دولة في العيش في سلام وأمان في المنطقة، أمور تشكل مثلا مزعجا. وقد قامت إيران بالفعل بتجربة قذيفة يصل مداها إلى ١٣٠٠ كيلومتر، اسمها الشهاب - ٣ قادرة على ضرب إسرائيل من نقاط إطلاق داخل الأراضي الإيرانية. بل إن من المعروف أنها بسبيلها إلى تطوير قذائف إيرانية أبعد مدى.

وفي غضون ذلك تعيش العراق طوال السنوات الثماني الماضية في ظل نظام من أشد نظم تحديد الأسلحة الهجومية ونزع السلاح. ومع ذلك لم تمنع هذه الآلية العراق من الاحتفاظ ببرامجها السرية لتطوير أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والنووية والبيولوجية. ولا يزال العراق يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. والواقع أن العراق بأسلحته الكيميائية يهدد إسرائيل مباشرة بالفناء، وقد اعتدى بالفعل على السكان المدنيين الإسرائيليين بقذائف قاتلة.

وبوسع شعوب الشرق الأوسط أن تتحرر من تهديدات الدمار الشامل ولكن ذلك لا يتم إلا عندما ترسي الدول أولا أساسا من الثقة، والرغبة - من داخل المنطقة - في إنهاء حالة الحرب والاستعاضة عن سياق التهديدات والرعب بسياق السلام والمصالحة.

ولقد شهدنا إحراز تقدم هائل مع شركائنا الفلسطينيين من خلال عملية المباحثات المباشرة التي نجحت طالما حافظت على الإطار الأساسي والجدول الزمني للترتيبات الإسرائيلية الفلسطينية. وبوجه خاص فقد اتفق على أن تحل القضايا من قبيل قضية القدس، بصورة مباشرة في مفاوضات الوضع الدائم.

وبالرغم من ذلك، وفي ضوء مشروع القرار المعروض علينا، اعتقد أن من المناسب أن أؤكد ثانية في هذه المرة على أن القدس هي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل،

وتخضع للسيادة الإسرائيلية. لقد أرسى الملك داوود مركزها بوصفها عاصمة الأمة اليهودية منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة خلت. ومنذ ذلك الوقت، ما برحت القدس في صميم قلب الشعب اليهودي وروحه، وتضطلع بدور رئيسي في الثقافة اليهودية وفي التاريخ والدين اليهوديين.

وبالرغم من أن المدينة مقدسة لدى الأديان الثلاثة الكبرى، فإنها لم تكن أبدا عاصمة لأية أمة أخرى، ما عدا فترة ١٩ عاما في هذا القرن، ولم تقسم أبدا. ونحن ندرك أن شركاءنا الفلسطينيين لا يشاطروننا وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة، إلا أننا نتوقع منهم أن يشاطروننا التزامنا بالتوصل إلى حل تفاوضي، وهذا الحل التزم به الطرفان في جميع الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. ومع مراعاة إسرائيل لهذا الالتزام، ومع العملية التفاوضية الجارية الآن، فإنها ترى أن من غير المناسب للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تلحق الضرر، من خلال قراراتها، بنتائج هذه المحادثات.

فالتعاون هو شريان حياة السلام، والقوة التي تحول مجرد هدنة إلى واقع دائم للسلام تمتد منافعه لتصل إلى جميع شعوب المنطقة. وانطلاقا من روح هذا المثال، ولدت عملية السلام المتعددة الأطراف في مؤتمر مدريد كمسار مواز للمحادثات الثنائية، تستهدف المشاكل الإقليمية التي تتجاوز الحدود، لكي تنهض بتحقيق تنمية وأمن إقليميين على الأجل الطويل في مجموعة كبيرة من المجالات.

والأفرقة العاملة الخمسة التي أنشئت في إطار المحادثات المتعددة الأطراف اجتمعت عدة مرات، غير أن أنشطتها، وللأسف، تجمدت في السنوات القليلة الماضية بسبب اعتبارات سياسية لا أهمية لها. وأن أي تأخير أو شرط مفروض من شأنه أن يقوض عملية السلام وأن يعمل على إبطاء المساعدة والتعاون الضروريين لشعوب المنطقة.

وبالإضافة إلى إقتناع إسرائيل بأهمية التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف، فإنها ملتزمة أيضا بتعزيز التعاون المباشر مع الفلسطينيين، وبصورة ثنائية مع جيرانها العرب. ويسرني أن أعلن بأن هذه الجهود حققت نجاحا هاما.

وبرنامج التعاون الإنمائي الإسرائيلي الفلسطيني، الذي أطنبنا في وصفه في بياننا عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، أصبح الآن أولوية عليا. فالمهنيون الفلسطينيون يشكلون أكبر مجموعة من الطلاب الملتحقين بالدورات الدراسية التدريبية التي تتخذ من إسرائيل مركزا لها، في حين أن علاقة عمل متنامية ربطت بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والعيادات الصحية والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية والفلسطينية.

وأقمنا مع جارتنا الأردن علاقة فريدة تتسم بتبادل التعاون وحسن النية. بدءا من العمل معا في البرامج الإنمائية وصولا إلى تحفيز النمو الاقتصادي في دولتينا. وفي ١٩٩٨ شارك ما يربو على ١٣٠ من أصحاب المهن الأردنيين في دورات تدريبية مهنية في إسرائيل، في مجالات تمتد من الزراعة والطب والصحة العامة إلى الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مجموعة متنوعة من المشروعات التعاونية بين الدولتين، بما فيها تلك المشروعات المتعلقة بإزالة الألغام في وادي الأردن، وبرامج التنمية الزراعية بالإضافة إلى مجموعة أخرى واسعة النطاق من المشروعات التي تحرز تقدما وأنا أتكلم هنا اليوم.

ومنذ التوقيع على معاهدة السلام في ١٩٧٩، اكتسبت إسرائيل ومصر خبرة كبيرة في ميدان التعاون الإنمائي الزراعي، ونجاح هذا التعاون يمكن أن يقاس بالعلاقات الودية مع وزارة الزراعة المصرية. واتخذ التعاون الإسرائيلي - المصري شكل أنشطة تطبيقية في الموقع، وبرامج تدريبية للفنيين، واستشارات على المدى القصير والطويل ومشروعات للبحث والتنمية. وتوافق ذلك مع خطة مبارك، وهي خطة الحكومة المصرية البعيدة الأثر لاستصلاح أراضي الصحراء الممتدة على نهر النيل للفلاحة الزراعية. وفي ١٩٩٤، تم إنشاء برنامج تدريب ثلاثي بين الدانمرك ومصر وإسرائيل، مما مكن آلاف الخريجين من المشاركة في دورات التدريب الزراعي المهني التي أجريت في إسرائيل وفي مصر.

وإن السلام بين القادة يجب أن يتغلغل في وعي شعوبها. ويجب تغيير التصورات العامة، ولا بد من وضع أساس وطيد لاستمرار التعايش السلمي. غير أن ما أثار جزعنا الشديد، أننا بدأنا نشهد ظاهرة عامة جدا تثير

الإنزعاج. ففي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات مباشرة بين الأطراف، هناك نوع من الهجوم الدبلوماسي الذي يشنه بعض جيراننا العرب في كل محفل دولي يخطر في البال. وهذه الحالة تترك أثرا سلبيا على جهودنا المخلصة لبناء الثقة بصورة تدريجية بين الجانبين. ونعتقد أنه يتعين على جميع الأطراف أن تلتزم بمدونة قواعد سلوك ملائمة للأطراف في التفاوض والمصالحة. لقد دلل التاريخ على أن مفاوضات السلام تتكلل بالنجاح عندما تتبع مجموعة من المبادئ التوجيهية الراسخة لصنع السلام.

وليس بوسعنا أن نتحمل إضاعة الفرصة الراهنة لتحقيق السلام في منطقتنا. فنحن مدينون لأطفالنا، على الأقل، لأن نسعى بكل ما أوتينا من قوة، إلى عدم تفويت إمكانية تحقيق السلام طالما أنها في متناول أيدينا. ومن على هذا المنبر، أتوجه بنداء إلى شركائنا العرب في صنع السلام لكي يواصلوا تعزيز التنسيق بيننا، دون تبديد طاقاتنا في رطانة عفا عليها الزمن. ولن نحقق أهدافنا المشتركة إلا إذا تكلمنا جميعا نفس اللغة، لغة السلام. ونحن جميعا الذين اجتمعنا هنا نعرف اللغة وما تحمله لنا من واقع جديد. وإنني أدعوكم إلى الانضمام إلينا في قبوله.

السيدة نجيبة النظاري (اليمن) (تكلمت بالعربية): مرة أخرى وعاما بعد عام ومنذ ما يزيد على خمسة عقود تتناول هذه المنظمة الدولية قضية الشرق الأوسط وغيرها وقرارات عديدة بشأنها لم تجد طريقها للتنفيذ نتيجة المنهجية الإسرائيلية المستندة لمنطق القوة والتحدي وعدم الرضوخ لإرادة المجتمع الدولي.

وهكذا، عاشت منطقة الشرق الأوسط أجواء محمومة تناوبتها الحروب وسادها التوتر وعدم الاستقرار.

وللأسف ضاعت فرص عديدة لإحلال السلام وبالذات منذ مؤتمر مدريد ١٩٩٣، وما تبعه من اتفاقيات وتفاهم على مبدأ الأرض مقابل السلام. وكان العالم دائما يتطلع بكل الأمل إلى أن تتوج عملية السلام بالنجاح رغم مخافيها العسيرة، وأن يتحقق بذلك السلام العادل الشامل الدائم - ولكن ما كان أبعد الأمل عن الحقيقة. وها هي الفرصة تسنح من جديد. وتتحرك الأطراف والوسطاء المعنيون لتضخ دما جديدا يبعث الحياة في عملية السلام على جميع مساراتها.

ولكننا نشاهد إسرائيل، وهي القوة المحتلة، لا تزال تمارس سياساتها التوسعية في ضم الأراضي وإقامة المستوطنات ومصادرة المياه وإقامة الحواجز والعقبات وتشديد سياسات القمع والقهر والإرهاب.

وقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يلزم إسرائيل بتنفيذ التزاماتها واحترام القرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي على أساسه قبلت في هذه المنظمة الدولية. فليس هناك مبرر لأن تنفرد بمعاملة خاصة تحمي ممارساتها غير الشرعية، لا سيما وقد انحسرت أمواج الحرب الباردة وملابسات المواقف المزدوجة، وغدا العالم يتطلع لتطبيق أهداف ومبادئ الميثاق ويتوق لواقع يسوده السلام والعدالة والاستقرار.

إن "ثقافة السلام" التي تدعو لها هذه المنظمة الدولية تنطلق من مجموعة القيم والميول والتقاليد وأساليب الحياة. والحرب تبدأ في أذهان البشر، وفيها يجب أن تبنى دعامات السلام. وأن السلام العادل لا يمكن أن يتحقق في ظل اختلال موازين القوى إلا بالتخلي عن عقلية الاحتلال والسيطرة وفرض سياسة الأمر الواقع وأساليب المناورة. ولا بد من توفر الإرادة السياسية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية لتحرير الأراضي العربية المحتلة من الجولان إلى لبنان والانسحاب غير المشروط منها واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه والقدس الشريف عاصمة لها.

فهل تنصاع إسرائيل لصوت الحق والعقل والمنطق وتدرك متغيرات العصر وتستجيب لمناشدة المجتمع الدولي وتساير دول العالم المحبة للسلام حتى تختفي بؤر التوتر والمعاناة وتوجه الجهود والطاقات من أجل التنمية والتطور؟

لقد باركت الجمهورية اليمنية كل الجهود السلمية، وأيدت عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بداياتها ولا تزال تؤيدها. وكغيرها من الدول، فإنها تتطلع باستمرار لأن تزول عوامل التشاؤم والإحباط لتتكلل العملية بالنجاح، ولأن تصبح المنطقة آمنة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ونحن نحث جميع الأطراف على مواصلة العمل وتضافر الجهود حتى يتحقق هذا الأمل في إطار

الشرعية الدولية ومبادئ العدالة والإنصاف ويعود للمنطقة وشعوبها الأمن والاستقرار والسلام.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لما يربو على نصف قرن، ظلت الحالة في الشرق الأوسط موضوعا يحظى باهتمام شديد من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما ويمثل مصدرا لقلقهما البالغ. والجهود الدولية المستمرة الرامية إلى مساعدة شعوب المنطقة على تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط قد أسفرت، في فترات مختلفة، عن إحراز تقدم وعن انتكاسات، وعن حالات نجاح وحالات فشل. واليوم، على أعتاب ألفية جديدة، ثمة أمل قوي بأن هذه العملية على وشك أن تؤتي ثمارها.

إن أوكرانيا ما فتئت تؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس المبادئ التي حددت في مؤتمر مدريد للسلام، وفي اتفاقات أوسلو، وفي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن على اقتناع بأن جميع الأطراف في العملية - عربا وإسرائيليين على حد سواء - لا بديل لهم سوى تجاوز مشاعر العداء والريبة لديهم، ووقف الأعمال التي تنفذ من طرف واحد، وإكمال تنفيذ صيغة عملية سلام مدريد، التي تستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

وكما تدرك الجمعية العامة، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تحرز تقدما غير منتظم. وفي الوقت الراهن بلغت المسارات المختلفة للمفاوضات العربية - الإسرائيلية مراحل مختلفة. ففي حين أننا شهدنا إحراز تقدم كبير في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن المسارين الإسرائيلي - اللبناني والإسرائيلي - السوري يشهدان جمودا منذ وقت طويل.

ومؤخرا جدا، رحبت أوكرانيا بتوقيع المذكرة الإسرائيلية - الفلسطينية في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في شرم الشيخ، وهي المذكرة التي أنهت حالة الجمود والريبة التي سادت المفاوضات لأكثر من ثمانية شهور. وقد فتح توقيع هذه المذكرة الباب من جديد أمام إجراء محادثات بشأن المسائل الأكثر تعقيدا وحساسية والمتصلة بالوضع النهائي، مثل مركز مدينة القدس الشريف، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وترتيبات الحدود والأمن، واقتسام موارد المياه، وما إلى ذلك.

وعلى نحو مماثل، تشجع بلدي بالخطوات التي أعقبت توقيع مذكرة تفاهم شرم الشيخ. وقد شملت تلك الخطوات استئناف مفاوضات الوضع النهائي، وإطلاق سراح ٣٥٠ سجينا فلسطينيا، وفتح الطريق الآمن الجنوبي، والتفاهم على الجدول الزمني لإبرام الاتفاق الإطاري واتفاق الوضع النهائي، ومواصلة إعادة الانتشار الإسرائيلي من أجزاء في الضفة الغربية. ونحن نعتقد أن مؤتمر قمة أوسلو، الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أسهم أيضا في تنشيط عملية السلام.

وتثني أوكرانيا على ما بذله الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك من جهود شجاعة وما أبدياه من إرادة سياسية وحكمة، وعلى تصميمها على السعي لتحقيق الهدف العسير المتمثل في اختتام مفاوضات الوضع النهائي في إطار الحد الزمني المتفق عليه. ونحن نشيد أيضا بالجهود الجبارة التي بذلها جميع الأطراف الدوليين الذين أسهموا عبر السنين في عملية السلام وما زالوا يدعمونها.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية، وفي أراض عربية أخرى، رغم القرارات المتعددة للجمعية العامة التي تحث إسرائيل على وقف هذه الممارسات. وفي هذا الصدد ندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات من طرف واحد يمكنها أن تؤثر على نتيجة المحادثات المباشرة الجارية وأن تقوض مناخ السلام الهش. ومن الضروري أن يلتزم الطرفان نصا وروحا بالاتفاقات الموقعة حتى اليوم وأن يمتثلا لما جاء فيها من التزامات وواجبات.

ويرى بلدي أن وصول عملية الشرق الأوسط إلى تسوية شاملة سيكون مستحيلا بدون إعادة المفاوضات السورية واللبنانية إلى مسارها. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو حكومات إسرائيل وسوريا ولبنان إلى استئناف محادثاتها في أقرب وقت ممكن. وبالفعل من مصلحة جميع شعوب المنطقة أن تستأنف تلك الحكومات محادثاتها، بدون المزيد من التأخير أو الشروط المسبقة، بشأن مشكلة الجولان السوري المحتل، فضلا عن حل مشكلة جنوب لبنان والبقاع الغربي على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ومن المعروف للجميع أن العلاقات الدولية في العقود الماضية قد اتسمت إلى حد كبير بالاعتماد على القوة

العسكرية، وبتطوير منظومات أسلحة متطورة، وبانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد لوحظ وجود جميع هذه السمات في منطقة الشرق الأوسط. ونحن على اقتناع بأنه كان ممكنا لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تكون أكثر نشاطا وأن تحقق نتائج دائمة لو دعمت بتدابير لبناء الثقة ولبناء الأمن وباتفاقات تتصل بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالقضاء عليها.

وفي هذا الصدد، تعتقد أوكرانيا أن انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات الدولية بشأن عدم الانتشار النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل يظل أمرا ذا أهمية بالغة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونرى أيضا أن تأييد بلدان المنطقة بوجه عام لتنفيذ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة من شأنه أن يؤثر إيجابيا على عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونحن نرى أيضا أنه، في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام في الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتشجيع جميع الأطراف على اتباع طريق المفاوضات والمصالحة بغية المضي قدما صوب إيجاد حلول توفيقية للمشاكل القائمة. وبدون شك، تظل الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الجهد.

في رأينا، أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تحمل مسؤوليتها الرئيسية عن ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة. وينبغي لهذه المنظمة أن تظل ضامنا رئيسيا للشرعية الدولية فيما يخص قضية فلسطين ومعقلا كبيرا للتأييد الدولي للشعب الفلسطيني ولتقديم المساعدة إليه.

أود أن أؤكد أهمية تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني وإلى المنطقة بأسرها. ونحن نثني على التزام المانحين الدوليين بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في تنميته الاقتصادية. وقد أكد هذا مرة أخرى في اجتماع المانحين الأخير، الذي عقد في طوكيو يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وأوكرانيا تؤيد تأييدا كاملا أنشطة هيئات أسرة الأمم المتحدة المتخصصة، وعلى وجه الخصوص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المعونة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني.

نأمل أيضا أن يعطي تعيين الأمين العام مؤخرا منسقه الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثله الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية دفعة جديدة لاشتراك الأمم المتحدة في تلك العملية.

إن تطوير علاقات قائمة على تبادل النفع والشراكة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، مع جميع بلدان الشرق الأوسط، وتيسير عملية السلام ما زالا يمثلان واحدة من دعائم السياسة الخارجية لبلدي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا اهتمام أوكرانيا بالمشاركة في أنشطة الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف المعنية بالتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، وبتقديم أفرادها العسكريين والمدنيين إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

واسمحوا لي بأن اختتم بياني بالإعراب عن رغبة أوكرانيا المخلصة في أن ترى الشرق الأوسط وقد أصبح قريبا منطقة يمكن فيها لجميع شعوبها أن تعيش في سلام دائم وازدهار اقتصادي بروح من حسن الجوار، والصداقة والتعاون. وأوكرانيا تؤكد من جديد التزامها القوي بتحقيق هذا الهدف النبيل.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي. إلا أنني أود، بالنظر إلى الأهمية الخاصة التي توليها قبرص للموضوع، أن أدلي بالقليل من التعليقات والملاحظات الإضافية.

إن تاريخ قبرص الطويل الثري تأثر دائما وإلى حد كبير بالتطورات في الشرق الأوسط. فقبرص، بحكم موقعها عند مفترق طرق أوروبا، وأفريقيا، وآسيا، كانت عبر قرون جسرا بين شعوب الشرق الأوسط وأوروبا. وبينما نركز على تعزيز روابطنا بالاتحاد الأوروبي، الذي نجري معه في الوقت الراهن مفاوضات للانضمام، لا يزال تعزيز العلاقات مع جيراننا في الشرق الأوسط دعامة هامة من دعائم سياستنا الخارجية. وباعتبارنا بلدا مجاورا له علاقات ممتازة مع جميع بلدان المنطقة، فإننا ننظر إلى دورنا بوصفه دور الميسّر للتعاون والتفاهم بين شعوب الشرق الأوسط.

إننا ندرك أن السلام سيكون المحفّز على التطورات الإيجابية على نطاق ليس له مثيل. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى إيجاد

تسوية عادلة شاملة تحقق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط. ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي توفر إطارا للسلام الدائم في الشرق الأوسط.

لا تزال حكومة قبرص ملتزمة بالقيام بدورها بطريقة عملية لتعزيز عملية السلام. ومن العناصر الأساسية لموقفنا في الشرق الأوسط - بل في جميع حالات الاحتلال - انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة. ونحن نؤكد مجددا تأييدنا لجميع الجهود التي يجري بذلها لتحقيق السلام، والأمن، والاستقرار والازدهار الاقتصادي في أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، نعترف بحق جميع الدول في البقاء في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة معترف بها دوليا. وفي هذا السياق ندعو إلى احترام هذا المبدأ ونستنكر، بمنتهى القوة، الإرهاب والعنف المرتكبين ضد المدنيين الأبرياء.

وبينما نعتبر أن المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، نؤيد استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا وبدء محادثات بين إسرائيل ولبنان، لأننا نعتقد أن التسوية الشاملة هي وحدها التي ستقوي الثقة بين شعوب الشرق الأوسط، وترسي أسس الأمن، والاستقرار والتعاون الإقليمي والازدهار للجميع.

وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أكد رئيس جمهورية قبرص، السيد غلافكوس كليريديس، من جديد روابط الصداقة القوية بين قبرص والشعب الفلسطيني وحيا التوقيع على مذكرة شرم الشيخ في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، حيث أن هذا يشكل خطوة هائلة إلى الأمام نحو السلام.

لقد وضعت الأطراف لنفسها جدولا زمنيا بالغ الطموح لإكمال الإطار والاتفاق النهائي. ويدرك الجميع أن الطريق الذي يجب أن يقطع سيكون طريقا صعبا، يتطلب العزم والإرادة السياسية لإيجاد حل توفيقي يلبي مصالح الجميع ومطالب تحقيق العدالة. ومع ذلك، فإننا لا نقلل من أهمية العقبات الكبيرة التي لا تزال قائمة. إن معارضي السلام، بصرف النظر عن دوافعهم، لا يزالون متشبثين بالعداوات القديمة. وأعمال الإرهاب لا تزال ممكنة. وعلى المجتمع الدولي أن يظل يقظا في تأييد عملية السلام وفي استنكار قوى الماضي.

ونحن مدينون لكل الزعماء الشجعان، سواء داخل المنطقة أو خارجها، لحرصهم على رؤية شرق أوسط ينعم بالسلم والازدهار. إن البعض، مثل الرئيس السادات رئيس مصر السابق ورئيس الوزراء رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق، دفعوا أغلى الثمن من أجل مبادئهم السامية. والملك حسين الذي توفي دون أن يرى سلاما شاملا، أسهم فيه إلى حد كبير بمختلف الطرق، بما في ذلك التوقيع على اتفاقات السلام الأردنية - الإسرائيلية والمساعدة على التغلب على العقبات النهائية للتوصل إلى مذكرة واي ريفر في أيامه الأخيرة، في الوقت الذي كان يشن فيه هو نفسه كفاحا باسلا ضد السرطان.

إن رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات يحظيان بتقديرنا وتشجيعنا وهما يبدآن على طريق السلام. وهذه الدفعة الجديدة في عملية السلام تدل على أن تجمع الإرادة السياسية للأطراف المعنية للمحافظة على الجهود الدولية والنفوذ يمكن أن يؤدي بنجاح إلى حل الصراعات المستعصية على الحل التي تفرض تهديدا على الاستقرار الإقليمي والدولي. ونحن نرى هذا صحيحا أيضا في حالة مشكلة قبرص. ونأمل أملا وطيدا في أن تكون للتطور الإيجابي لعملية السلام في الشرق الأوسط آثار مفيدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك قضية قبرص، التي لا تزال دون حل منذ ربع قرن بسبب عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد انقضت الحرب الباردة، لكن العداوة والمصالح المتعارضة لا تزال قائمة وكشفت عن نفسها في الصراعات التي كنا نأمل أن تظل مطوية في غياهب التاريخ الإنساني. إن صرح العلاقات الدولية يتعرض للتهديد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي إما تُتجاهل، أو تُتحدى أو تطبق بطريقة انتقائية. والعولمة تقوي تكافل كوكبنا، بينما في الوقت نفسه لا تزال الفجوة بين الغني والفقير آخذة في الاتساع. والنزاع العرقي والتفكك السياسي آخذان في الزيادة. وفي هذه الظروف، يدرك المجتمع الدولي ضرورة المصالحة ويرحب بأية تطورات إيجابية على الساحة الدولية. وتسوية مشكلة الشرق الأوسط ستبعث برسالة قوية في أنحاء العالم مفادها أنه لا يزال هناك أمل في أن تنجح الدبلوماسية في عكس النتائج القاتمة المترتبة على الكراهية والصراع وفي كفالة السلام والازدهار في الألفية المقبلة.

السيد دوسا سيسبيديس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إن الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي العربية

المحتلة تمر اليوم، كما لم تمر من قبل، بلحظة حاسمة في تاريخها. فمدريد، وأوسلو، وواي ريفر تعطي الانطباع بأن عملية السلام ستصبح واقعا. إلا أن جميع هذه الجهود تحبطها الأعمال العدائية والمعادية التي تقوم بها القوة المحتلة، التي بدلا من التحلي بروح التفاوض، تواصل سياستها في إنشاء المستوطنات غير الشرعية وانتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب العربي الذي يعيش واقع الحياة المرير تحت وطأة احتلالها.

لقد استعدنا الأمل بعد التوقيع على مذكرة شرم الشيخ. ومع ذلك، ورغم العلامات المشجعة، فإن الجهود المخلصة للتوصل إلى إرساء سلام عادل ودائم في المنطقة لا تزال تواجه أحداثا وأعمالا تتناقض وإرساء السلام والاستقرار في المنطقة. ورغم الإدانة الواضحة من المجتمع الدولي لسياسة إنشاء المستوطنات غير الشرعية الذي تأخذ بها الحكومة الإسرائيلية، فإن هذه السياسة مستمرة، كما يستمر الترحيل، وسوء المعاملة، وجميع أنواع التحرش بالسكان العرب. ومثل هذه التدابير وغيرها التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة، وهي تدابير باطلة منذ البداية، تنتهك الأحكام الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. والآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكل صنوف الآثار الضارة للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني والعربي لا يمكن أن تكون أسوأ مما هي عليه. والضرر الذي يصيب الصحة، وتدهور الأحوال الصحية، والآثار النفسية، والصعوبات الكامنة في نظام التعليم، واستحالة التوصل إلى توحيد الأسر من جديد، والحدود المفروضة على حرية الحركة، كلها تشكل الواقع اليومي الرهيب للحياة في الأراضي المحتلة.

ومما لا يصدق أنه ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، ورغم أكثر من ٢٥ قرارا لمجلس الأمن، وما يفوق ذلك بكثير من قرارات اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية والعادية، لم نتمكن من التوصل إلى قرار دائم بشأن الصراع في الشرق الأوسط. وهذا الواقع الذي لا يصدق لا يمكن أن يفسر إلا بعدم احترام إسرائيل الكامل لقرارات المجتمع الدولي هذه، وبالدعم التقليدي بكل صنوفه الذي تقدمه الولايات المتحدة لحليفتها الاستراتيجية في المنطقة. ويتوقع المجتمع الدولي، بل ويطلب أن يسود السلام هذه المرة، وأن يوجد حل عادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

ومن الضروري أن نشجع أضخم دعم ممكن في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأدبية، لتحقيق السلام. وللأمم المتحدة نصيب كبير من المسؤولية عن الاضطلاع بهذه المهمة. فالتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع بقية الشعب العربي الذي يعيش تحت وطأة الاحتلال مسألة مبدأ بالنسبة لكوبا، حكومة وشعبا. وهذا يعني أننا ندعم الاحترام الكامل لجميع الحقوق المشروعة لهذه الشعوب الودودة وندافع عنه. ولهذا، نؤكد من جديد وجوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وانتهاك حقوق الإنسان لسكان تلك الأراضي. ورغم أن القضية الفلسطينية تشكل حجر الزاوية في الصراع العربي - الإسرائيلي، وأنه لا يمكن أن يوجد حل دائم دون الاستجابة الكاملة للطلبات العادلة للشعب الفلسطيني، فإنه لا يمكن أيضا أن يوجد حل دائم إن لم نضع حدا للعدوان ولاحتلال الأراضي في لبنان وفي الجولان السوري.

والمسؤولية تقع على عاتقنا كلنا، ولا يمكننا أن نستريح إلا إذا توصلنا إلى تسوية عادلة وسلمية للصراع في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يكون الاحتلال وضم الأراضي نقطة البداية لأية مفاوضات للسلام في المنطقة. وقد آن الأوان لكي تبين إسرائيل استعدادها للتفاوض والتزامها بإرساء السلام والأمن في المنطقة. آن الأوان لإنهاء الاحتلال والعدوان. آن الأوان للكف عن سحق حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية آن الأوان لكي تتحد جميع القوى التي تدافع عن السلام دفاعا عن القضية النبيلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية المحتلة. ولن تفتقر هذه الجهود إلى التضامن والدعم التقليديين من الحكومة الكوبية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): يقر المجتمع الدولي بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي التي لها تأثيراتها القوية والمباشرة على الحالة في الشرق الأوسط بشكل عام. بيد أن للحالة في الشرق الأوسط جوانبها الهامة الأخرى، التي هي أيضا محط اهتمام كبير يهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة وصولا إلى إقامة السلام الشامل في المنطقة.

وأود بداية أن أشير إلى بعض العناصر المحددة لقضية فلسطين التي تمتد أبعادها إلى الوضع الإقليمي

وربما ما هو أبعد. فهناك مسألة القدس التي هي قلب قضية فلسطين، وهي في نفس الوقت ذات أهمية مركزية للمنطقة العربية، بل وللعالمين الإسلامي والمسيحي بشكل عام. وبالتالي فإن التوصل إلى حل مقبول لمسألة القدس على قاعدة الشرعية الدولية هو شرط لحل قضية فلسطين بشكل كامل وهو أيضا شرط لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة ككل.

وهناك مسألة لاجئي فلسطين، حيث ما زال يعيش حوالي مليوني لاجئ فلسطيني، من أصل حوالي أربعة ملايين لاجئ، في الدول العربية المحيطة بإسرائيل. إننا في الوقت الذي نقدر فيه لأشقائنا العرب استضافتهم للاجئينا وتحملهم عبئا كبيرا في هذا المجال بما في ذلك توفير ظروف معيشية معقولة لهم، بدون تمييز، فإننا نؤكد أن الحل الحقيقي والعادل لمشكلة اللاجئين هو تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٩ الذي أكد على حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعويض من لا يرغب في العودة. أشير أيضا إلى الفلسطينيين النازحين من الأرض الفلسطينية خلال حرب عام ١٩٦٧، والذين يبلغ عددهم حوالي سبعمائة ألف نازح، وإلى مماطلة إسرائيل وامتناعها عن السماح لهم بالعودة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧)، وهي العودة التي كان يجب أن تتم أيضا خلال المرحلة الانتقالية وفقا للاتفاق بين الجانبين.

ما زالت إسرائيل تحتل أراضي عربية أخرى بالإضافة إلى الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس. فهي ما زالت تحتل الجولان السوري والجنوب اللبناني، وهي ما زالت ممعنة في انتهاك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقتين. إننا نؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل الشامل من الجولان السوري تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ونؤكد على ضرورة استئناف المفاوضات على المسار السوري - الإسرائيلي لعملية السلام وذلك ابتداء من النقطة التي توقفت عندها هذه المفاوضات.

أما بالنسبة للبنان فإننا نؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط، كما ندعو أيضا لاستئناف المفاوضات على المسار اللبناني - الإسرائيلي.

إن إصرار إسرائيل على حيازة قدرات نووية ورفضها للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يضع المنطقة بأسرها في خطر شديد. وهذا الموقف سيؤدي بلا شك إلى مزيد من تعقيد الأمور في هذه المنطقة الحساسة، بما في ذلك إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل على كافة أنواعها في المنطقة، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى مثل احتمالات الدمار غير المقصود في هذه المنطقة الصغيرة وكثيفة السكان. وبالإضافة إلى ما سبق فهناك أيضا إصرار إسرائيل وبعض أصدقائها على المضي في مجال التسلح بشكل عام، ويشمل هذا إقامة أنظمة تسلح جديدة بما في ذلك الأنظمة الصاروخية. لقد كان بعض أصدقاء إسرائيل يدعون في السابق أن تسليحهم لإسرائيل يأتي كرد فعل على تسليح الاتحاد السوفياتي سابقا لبعض الأطراف العربية. أما الآن فيقول هؤلاء علنا إنهم يريدون الحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل. إن السلام لا يمكن تحقيقه من خلال القوة العسكرية وهو لا يمكن أن ينمو في ظل عقلية الردع والتفوق النوعي. إننا نؤكد على ضرورة وقف التسلح في المنطقة ونؤكد بشكل خاص على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

إن شحة المياه في منطقة الشرق الأوسط تمثل إحدى المشاكل الهامة التي قد تزداد حدة خلال السنوات القادمة. ومن المؤسف أن إسرائيل لم تكف عن الاعتداء على مصادر المياه العربية ولم تكف عن سرقة كميات هائلة منها سواء كان ذلك بالنسبة للمصادر الفلسطينية أو المصادر العربية الأخرى. من الضروري أن تكف إسرائيل عن ذلك، وأن تعترف بحقوق الآخرين وبسيادة الأطراف العربية الدائمة على مصادرها الطبيعية بما في ذلك مصادر المياه تمهيدا للبحث عن حلول بعيدة المدى لهذه المشكلة الهامة.

أن بعض القضايا المشار إليها أعلاه كان يجب أن توضع حلول لها وأن يتم التفاوض بشأنها من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف. غير أن الموقف الإسرائيلي المستمر في انتهاك الشرعية الدولية والمتعنت بخصوص إعادة الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة لأصحابها، وهو الشرط الأول والأساسي لإقامة السلام، ما زال يمنع الاستئناف الفاعل لهذه المفاوضات. إننا نأمل ومن خلال الاستئناف السريع للمسار السوري وتطور المسار الفلسطيني أن يتم الانتقال إلى مرحلة النظر في المشاكل الإقليمية الأخرى بهدف إيجاد حلول لها بما يسرع إقامة السلام وتثبيت دعائمه.

كيف يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط؟ كيف يمكن تحقيق انخراط هذه المنطقة الهامة في عملية تنمية جادة تستغل قدراتها المتاحة؟ المفتاح لهذا الانجاز الاستراتيجي هو معالجة شعورنا العميق كعرب بل قناعتنا بأن ظلما كبيرا غير مسبوق وقع علينا. قناعتنا بأن بعض الأطراف تطرح مجموعة قيم لنفسها ثم تطبق مجموعة قيم مختلفة في المنطقة. قناعتنا بأن مبادئ الميثاق والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأوليات المجتمع الدولي توضع كلها من قبل هذا البعض جانبا عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. المطلوب إذن هو إنهاء كل ذلك. إنهاء ازدواجية المعيار والتقيد بنفس القيم وبنفس القانون الدولي. يبدأ هذا بإنهاء الاحتلال الأجنبي وباحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. سيسهل بعد هذا تحقيق كل الأهداف الأخرى الهامة على نفس القاعدة على طريق بناء السلم والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط لكل شعوبها.

لقد قام رئيس الوفد المراقب لفلسطين بالأمس بتقديم موقفنا من قضية فلسطين إلا أنني لا أستطيع إلا أن أتحدث قليلا ردا على بعض ما ورد في خطاب ممثل إسرائيل قبل قليل. إن ما قاله حول القدس على سبيل المثال يمثل استخفافا بموقف المجتمع الدولي وتحديا مباشرا لإرادته، تحديا مباشرا لإرادتكم. إن هذا الموقف الإسرائيلي ليس موقفا يختلف مع الموقف الفلسطيني فحسب، وإنما هو موقف ينتهك القانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن.

يكفي أن أشير هنا إلى أن مجلس الأمن قد أكد مرارا في قراراته ذات الصلة أن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأرض المحتلة، وأن كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والهادفة إلى تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للمدينة هي لاغية وباطلة. إن تكرار هذا الموقف الإسرائيلي هنا في بيت الشرعية الدولية يستدعي بحد ذاته قيام المجتمع الدولي بإدانته وليس فحسب التأكيد على الموقف الثابت من القدس والمستند إلى القانون الدولي.

إنني لن أتعرض إلى ما قاله ممثل إسرائيل في محاولة منه لتشويه التاريخ، ولكني أقول فحسب إن التفاوض حول مستقبل المدينة يجب ألا يعني مطلقا أن تقوم إسرائيل باتخاذ موقف ينتهك القانون الدولي والشرعية الدولية، وأن تحاول فرضه بالقوة على الجانب الفلسطيني. إننا لن نقبل ذلك لا الآن ولا في المستقبل.

أما الإشارة إلى برنامج التعاون حول التنمية، فإنني أرجو ألا يقود إلى الاعتقاد بأن الأمور على الأرض تسير على ما يرام. إن العلاقة ستبقى، ولحين التوصل إلى التسوية النهائية وإقامة السلام، علاقة بين قوة الاحتلال من جهة والشعب المحتل من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالحديث عن الهجوم الدبلوماسي العربي في الوقت الذي تجري فيه المباحثات، فإن هذا يمثل قمة السخرية.

لعلي أشير فحسب إلى أن الجانب الإسرائيلي، مستخدما القوة البحتة مرة أخرى في الوقت الذي تجرى فيه المباحثات، مستمر في مصادرة الأراضي، أراضينا، أراضي الشعب الفلسطيني، مستمر في نقل الإسرائيليين المدنيين إلى الأرض المحتلة، مستمر في بناء المستعمرات البشعة والمدمرة لعملية السلام، مستمر في إجراءاته غير الشرعية في القدس، مستمر في عرقلة أية تنمية اقتصادية فلسطينية جادة إلى آخره من الإجراءات غير القانونية والمتناقضة مع الاتفاقات المعقودة ومع التوجه نحو السلم.

والآن يأتي ممثل إسرائيل، ممثلو إسرائيل، ليس ممثل واحد فحسب ويطلب أن يقوم الجانب الفلسطيني بوضع القانون الدولي جانبا بالتخلي عن قرارات الأمم المتحدة، أي لا يريدوننا حتى أن نشكو معاناتنا وآلامنا للمجتمع الدولي. إن القانون الدولي والشرعية الدولية سيبقيان الأساس لتحقيق أي اتفاق ثنائي نهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وإذا ما أريد لهذا الاتفاق أن يحقق السلام الدائم والشامل والعادل في المنطقة، وأن يحقق الاستقرار في هذه المنطقة. وهذا بالضبط ما نريده نحن.

السيدة وينزلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): إن بداية عام ١٩٩٩ لم تكن تبشر بالخير على وجه الخصوص فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وبدا وكأن الجانبين في مفاوضات السلام يواجهان صعوبة في إعادة بناء الجزء الأكبر من الإحساس بالعزم المشترك الذي تطور على مر السنوات الخمس السابقة منذ اتفاق أوسلو الأصلي.

ونصف السنة ما بين اتفاق واي ريفر والانتخابات العامة الإسرائيلية التي أجريت في ١٧ أيار/ مايو، كانت مثيرة للإحباط بالنسبة إلى كل الذين سعوا سعيا حثيثا

إلى إعادة العملية السلمية إلى مسارها. ولكن، في حين أن هذه الفترة لم تكن سهلة، لم يبد وكأن عملية السلام تواجه خطرا جادا بالانهيار. ويرجع ذلك أساسا إلى أن كل المشاركين في السعي إلى تحقيق سلم حقيقي في الشرق الأوسط يعرفون أن لا بديل لهم سوى الإبقاء على عملية السلام.

ويمثل اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣ تغييرا مذهلا في مجال السعي إلى إحلال السلم في الشرق الأوسط. وصحيح أن الصعوبات والإحباطات أحاطت بكل خطوة من خطوات هذه العملية. ولكن، علينا أن نتذكر بأنها عملية: تتألف من سلسلة من الخطوات تبنى الواحدة على الأخرى بحيث يتم التوصل إلى النتيجة النهائية التي نرى بقوة أن من الممكن تحقيقها من خلال إجراء مفاوضات تدريجية دقيقة ومتأنية وليس من خلال حلول منقوصة تفرض من الخارج، أو كنتيجة لأوجه الاختلال في القوة المتأصلة أو بضرورة سياسية قصيرة الأمد.

ولا يؤدي هذا إلى انفراجات مثيرة أو إلى تغيرات في المواقف بين ليلة وعشاها. بيد أنها تتيح الخير اللازم ليعتاد شعبان على فكرة التعايش والتعاون.

لهذا السبب، رحبت استراليا بمذكرة شرم الشيخ الصادرة في ٤ أيلول/سبتمبر، التي أحيت من جديد عملية السلام من خلال إعادة إرساء أساس الثقة والعزم المشترك بين الجانبين.

وعلينا أن نثني جميعا على رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات لالتزامهما وعملهما الجاد. ونحن نعرب أيضا عن تقديرنا للدور البنّاء الذي اضطلعت به مصر في تسهيل التوصل إلى اتفاق شرم الشيخ.

ونشيد بالجهود الجارية والمتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة لتوفير تشجيع إيجابي وخلاق للأطراف في المفاوضات.

بيد أننا نسلم بأن الجدول الزمني الذي تم وضعه في شرم الشيخ جدول طموح. ونحن نقدم كل التشجيع للأطراف فيما تبذله من جهود للتقيد بالحدود الزمنية المحددة.

ولا يتوهمن أحد بأن القضايا الأكثر تعقيدا وحساسية وإفعاما بالمشاعر وتحديا ماديا في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني، ما زالت دون حسم. وهي تتضمن وضع الفلسطينيين في المجتمع الدولي، ووضع القدس، والمستوطنات، وترسيم الحدود، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين في جميع أرجاء المنطقة، وبخاصة في لبنان، ومسائل حيوية طال النقاش فيها من قبيل تخصيص الموارد المائية.

ولتحقيق هذا الهدف، نرحب كثير الترحيب باعتزام كلا الجانبين السعي مبدئيا إلى التوصل إلى اتفاق إطاري في موعد لا يتجاوز شباط/فبراير. ونحن نرحب بإعادة تأكيد الأطراف في قمة أوسلو المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر، على العمل بنشاط للتوصل إلى هذا الاتفاق الإطاري المؤقت.

ونحن نعتقد بأنه ينبغي بذل جهود من جديد فيما يتعلق بمشاركة سوريا ولبنان في العملية التفاوضية بالاستناد إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). واستراليا تعتقد بأن التسوية الدائمة لن تنجح ما لم تحترم سيادة كل طرف من الأطراف، وما لم تكن هناك ضمانات فعالة لأمن إسرائيل، وما لم يتم التوصل إلى نتيجة بالنسبة إلى مرتفعات الجولان تقبلها سوريا وإسرائيل كلاهما.

ولذا، ففي وقت يتجدد فيه الأمل - وبشكل واقعي - في إحراز تقدم حقيقي في محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ندعو إسرائيل وسوريا ولبنان إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل على التوصل إلى سلم إقليمي شامل بالفعل.

وحكومتي ما فتئت تدين الإرهاب بشتى أشكاله في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن كررنا إدانتنا تلك للهجوم العشوائي القاسي الأخير بالقنابل على مدينة تتانيا الإسرائيلية. ونأمل أيضا في أن يؤدي مناخ السلم المجدد في المنطقة إلى حالة لا يقع فيها المدنيون الإسرائيليون أو الفلسطينيون على السواء ضحايا لأعمال العنف واحدة بواحدة.

وندعونا أيضا جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات السلمية إلى تجنب الإجراءات الأخرى التي قد تهدد الإحساس بالتفاؤل المجدد الذي ساد في أعقاب شرم الشيخ. وأستراليا ترى أن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ويضر بعملية السلام على حد سواء.

وطوال السنة الماضية، واصلنا الإعراب عن قلقنا إزاء عملية الدورة الاستثنائية الطارئة. وكان لحكومتي رأي قوي يعارض عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في تموز/يوليه لمناقشة التدابير اللازمة لتطبيق الاتفاقية في الأراضي المحتلة.

وبصراحة، فإن ما أدهشنا هو التوقيت المقترح لهذا المؤتمر أي بعد أيام في الواقع من تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي كانت قد التزمت بالسعي إلى إحلال السلام. ومما أثار قلقنا أيضا، مخاطر تسييس أحد الصكوك الإنسانية الأكثر فعالية التي أمكن للمجتمع الدولي الوصول إليها. ونأمل ألا تكون هناك حاجة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة.

وفي رأينا، أن استمرار معاناة الشعب العراقي - وهي مسألة تبعث على قلقنا باستمرار - أن يعزى مباشرة إلى عدم استعداد العراق للامتثال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. والقيادة العراقية هي التي تمسك بمفتاح تخفيف معاناة الشعب العراقي. وفي الوقت نفسه لا تزال أستراليا تؤيد اتخاذ التدابير الإنسانية مثل برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يستهدف تخفيف محنة الشعب العراقي.

وما فتئت أستراليا تشعر بالقلق لعدم القيام بأية عمليات تفتيش على الأسلحة في العراق منذ أكثر من عام. ونتطلع إلى الانتهاء المبكر للمفاوضات في مجلس الأمن بشأن قرار جامع جديد بشأن العراق يضع في جملة أمور شكل نظام للتفتيش على الأسلحة في المستقبل. ونحث العراق على أن يلتزم التزاما كاملا بجميع متطلبات مجلس الأمن فيما يتصل ببرنامج أسلحته.

وكما توضح الحالة في العراق، فإن الشرق الأوسط منطقة تنتشر فيها أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها، وهذه مسألة شائكة. ونحن نسلم بأن هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ينبغي النظر إليه في سياق نظرة أوسع للسلم في الشرق الأوسط ومع ذلك نحث بقوة جميع الدول التي لم تصبح حتى الآن أطرافا في جميع هذه الآليات على أن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نرحب ترحيبا حارا بانضمام الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وعمان إلى المعاهدة منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. ونكرر نداءنا لإسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تنظر بجدية في الفوائد الأمنية التي تعود عليها وعلى المنطقة بالانضمام إلى المعاهدة ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات دولية.

وتدرك أستراليا أن الحالة في الشرق الأوسط ستكون قضية هامة ينظر فيها المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشجع البلدان المعنية مباشرة على مواصلة حوارها بغية حل خلافاتها إلى أكبر درجة ممكنة قبيل انعقاد المؤتمر الاستعراضي، أو على إيجاد السبيل لإدارة هذه المسائل في المؤتمر الاستعراضي نفسه.

وأسعد أستراليا أن تؤيد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الأولى هذا العام بتوافق الآراء، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وسنواصل العمل مع الآخرين لتعزيز القوة والزخم اللذين تتصل بهما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تجسد المبدأ العالمي المناهض للتجارب النووية. ونحث جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بحقيقة أن دول المنطقة تشارك في توافق الآراء الدولي على البدء بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وعندما تبرم معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الانشطارية ويمكن التحقق منها، ستصبح آلية أخرى قيّمة لتحقيق الأمن وبناء الثقة في الشرق الأوسط وبطبيعة الحال في مناطق التوتر الأخرى مثل جنوب آسيا ومناطق أوسع نطاقا.

ونحث أيضا جميع دول المنطقة على أن تصدق على اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية لأن هذه الأسلحة الفتاكة من أسلحة الدمار الشامل تمثل أخطر تهديد للأمن الإقليمي والعالمي ونرى أنه يجب مواجهتها. وبالإضافة إلى ذلك نحث الدول الإقليمية على أن تدعم

الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات بشأن بروتوكول للتحقق ملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية حتى تصل إلى نهاية ناجحة في أقرب وقت ممكن.

وتحث أستراليا دول الشرق الأوسط على الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز النظام العالمي لمكافحة الألغام الأرضية، بما في ذلك التصديق على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال الألغام الأرضية، تحقيقا لعالمية الاتفاقية في نهاية المطاف. ونسلم بأن المساعدة الدولية المنسقة، إلى جانب البرامج الوطنية الفعالة للإجراءات المتصلة بالألغام، ستساعد في التصدي للمشاكل في الشرق الأوسط وكذلك في المناطق الأخرى المتضررة بالألغام والناشئة عن زرع الألغام الأرضية.

وأخيرا، فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح في الشرق الأوسط، نشعر بالقلق لأن عددا من بلدان الشرق الأوسط لا يزال يطور القذائف التسيارية البعيدة المدى وينشرها. ونحث الدول في الشرق الأوسط على أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس في تطوير ونشر القذائف التسيارية البعيدة المدى.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعود إلى احتمالات السلم في الشرق الأوسط. ففي العام الماضي توخينا الحذر عند الإعراب عن الأمل في أن يشهد عام ١٩٩٩ تقدما حقيقيا في عملية السلم. ولئن كان تقييمنا الآن هو أن المناخ في المنطقة أصبح واعدا أكثر مما كان عليه في السنوات الماضية، فإننا ندرك أن العديد من المشاكل التي لم تحل حتى الآن ليست لها حلول سهلة. والمفاوضات بين أقرب الأصدقاء يمكن أن تكون لاذعة وتستغرق وقتا طويلا، وندرك أيضا أن هناك كثيرين في الشرق الأوسط عانوا معاناة جسيمة عبر أجيال ويجدون من الصعب نسيان مظالم الماضي. ولكننا نعتقد أن قوة دعم السلم لدى الجانبين كان لها أثر فعال في التقدم خطوات كبيرة حتى الآن صوب حل هذا الصراع القديم.

ولقد أوضح الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء أن الغالبية الساحقة من شعبيهما تريد الأمن والأمان اللذين يوفرهما السلم الدائم لأنهم يعرفون جيدا مدى الحمق والتدمير اللذين يتضمنهما الحل البديل. وعلى الرغم من أن الوقت لا يزال مبكرا فإننا نرحب بما نشعر أنه إحساس متزايد فيما بين الجماعات المتشككة حتى الآن في كلا الجانبين بأنه ينبغي أن تعطى لعملية السلم الحالية كل فرصة للنجاح. ونحث جميع الأطراف في عملية السلام على أن توسع قاعدة السلام من خلال التعاون على جميع الصعد وخاصة من خلال تعزيز الاتصالات بين الشعوب.

إن أستراليا ليست طرفا أساسيا في السياسات في الشرق الأوسط ولكننا نتناول هذا الموضوع كعضو معني في المجتمع الدولي، ونعتقد أنه من المهم حتى للأطراف غير الرئيسية أن تلقي بثقلها لدعم الفرصة التاريخية لتحقيق السلم. ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على أن يوفوا القادة الذين يتخذون القرارات الصعبة من أجل السلم حقهم. إنهم يفعلون ذلك عادة في مواجهة معارضة داخلية عارمة ولقد شهدنا مرتين في التاريخ القريب كيف دفع البعض حياته ثمنا لذلك.

ولقد شهد هذا العام فقد اثنين من قادة الشرق الأوسط اللذين أدوا دورا مؤثرا في تهيئة المناخ الدولي الضروري لدفع عملية السلم إلى الأمام. ففي شباط/فبراير أحزننا جميعا وفاة الملك حسين، ملك الأردن، الذي قام بالكثير ليس كقائد محترم ومحبوب من شعبه خلال أكثر فترات تاريخ الشرق الأوسط اضطرابا وصعوبة فحسب ولكن كدعامة قوية لعملية السلم التي نشأت عن مؤتمر السلم في مدريد.

وأحزننا أيضا وفاة الملك الحسن، ملك المغرب، في تموز/يوليه، الذي لعب دورا هاما، لم يتم التنويه به أو الإشارة إليه كثيرا، في بعث الإيمان في المنطقة بأن السلم هدف يمكن تحقيقه وأنه جدير بالتحقيق.

إننا سوف نفتقد كثيرا حكمة هذين القائدين.

وكإشادة واجبة للذين مهدوا الطريق، يحدونا الأمل في أن نرى في العام المقبل تحركا مستمرا صوب إحلال السلم الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نعرف أنه ليست هناك صيغ سحرية ونعرف أن العقلاء في كلا الجانبين لا يعدون بحلول سحرية. ومع ذلك فمن الحتمي أن تزداد التوقعات في كل مرة تبدو فيها علامة على استعداد جديد للتوصل إلى حل توفيقي. ونحث جميع الأطراف في المنطقة على أن تستجيب لبوادر الرغبة في تحقيق تسوية من خلال إبداء قدر مماثل من الاستعداد، وعلى أن تشارك مع جيرانها في السعي إلى حلول مبتكرة لمشاكل المنطقة. ونتطلع إلى سنة إيجابية للسلم في الشرق الأوسط.

السيد ولد درداش (موريتانيا) (تكلم بالعربية): إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تنتهج سياسة خارجية قائمة على أسس ثابتة قوامها حسن الجوار والتعايش السلمي وتقوية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي. وتطبيقا لهذه المبادئ، تولي بلادي أهمية كبيرة لترسيخ الاستقرار واحتواء بؤر التوتر السائدة في أجزاء كثيرة من العالم والتي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين وتعيق التنمية في العديد من مناطق العالم.

إن بلادي تتابع باهتمام وعناية خاصة الوضع في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار فإننا إذ نؤكد من جديد دعمنا التام لعملية السلام نرى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في هذه المنطقة إلا على أسس مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الجولان السوري وجنوب لبنان وبقاعه الغربي، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

واليوم ونحن على أعتاب مرحلة جديدة، يتطلع المجتمع الدولي إلى إحياء الآمال المعلقة على عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح. ويتطلب ذلك اتخاذ التدابير اللازمة من أجل استئناف المفاوضات على كافة المسارات، وفي هذا الصدد فإننا ندعم الموقف السوري الداعي لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها. ونرجو من راعيي عملية السلام بذل الجهود اللازمة من أجل أن لا تضيع من جديد فرصة السلام في المنطقة.

إن السلام هو الخيار الاستراتيجي الذي لا بديل له. وقد تمسكت موريتانيا بهذا الخيار انطلاقا من رؤيتها للأمور منذ مؤتمر مدريد مرورا باتفاقيات أوسلو وما تبعها ووصولا إلى اتفاق شرم الشيخ.

إن موريتانيا انطلاقا من مبادئها القومية والأهمية القصوى التي توليها للقضايا العربية والإسلامية تؤكد أن مواقفها ثابتة ولن تتغير مهما حصل. وفي هذا الإطار فإننا نجدد دعمنا لكافة القرارات ذات الصلة بقضية الشرق الأوسط، وفي مقدمتها قضية فلسطين المقدسة وخاصة تلك التي تهم القدس واللاجئين.

السيد فورال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أن مناقشتنا اليوم للحالة في الشرق الأوسط تجري في بيئة يزداد إلى حد ما طابعها الإيجابي والواعد. وكانت عملية السلام قد مرت بمرحلة صعبة خلال السنوات الثلاث الماضية. وكان هناك تناقص كبير في الثقة بين الأطراف. وبعد إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل بزغ جو جديد وبدأت العملية في التحرك إلى الأمام.

ويسعدنا أن نلاحظ أن هناك رغبة لدى الطرفين - الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء - في دفع عملية السلام إلى الأمام. وسيكون أهم عنصر في هذا السياق هو تهيئة جو من الثقة. ويقتضي ذلك التقيد بالالتزامات التي تم التعهد بها من قبل.

وقد كانت مذكرة شرم الشيخ الرامية إلى تنفيذ مذكرة واي ريفر تحركا هاما في الاتجاه الصحيح. فبعد إبرام مذكرة شرم الشيخ بدأت محادثات الوضع النهائي بالفعل. والقرار بإبرام اتفاق إطاري في غضون خمسة شهور والاتفاق على الوضع النهائي في خلال عام هدفان أساسيان يتعين تحقيقهما.

وكانت اجتماعات أوسلو التي عقدت في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مفيدة، وقد ساعدت الجانبين على إحراز تقدم. ونحن نهنئ قادة إسرائيل وفلسطين على موقفهم الشجاع والحكيم الذي مكّن من إحراز هذا التقدم الكبير. ويستحق إشادتنا البالغة أيضا كل الذين ساهموا في الإيحاء بهذه الخطوات الهامة ورعايتها وتأييدها، وفي مقدمتهم الإدارة الأمريكية.

لقد فقدنا في هذه السنة قائدين بارزين من قادة الشرق الأوسط الذين كرسوا أنفسهم لعملية السلام. إننا جميعا نتذكر بتقدير ومحبة عميقين الدور الذي اضطلع به صاحب الجلالة الراحل الملك حسين عاهل الأردن، وصاحب الجلالة الراحل الملك الحسن عاهل المغرب.

ويحدونا أمل مخلص في أن تستمر القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية في الاشتراك في التنفيذ الكامل لاتفاقي مدريد وأوسلو. إن الدعم السياسي والاقتصادي الدولي لاستمرار هذه العملية لا يقل أهمية عن المساندة التي حصلت عليها في بدايتها. وحكومة بلادي ملتزمة بالقيام بدورها في هذا الصدد.

وتتطلب الحالة في الشرق الأوسط والطابع الحساس لعملية السلام انتباهنا المستمر. وينبغي ألا تؤدي التطورات الإيجابية الأخيرة إلى جعل الأطراف والمجتمع الدولي يتجاهلان أنه ما زالت هناك ثلاث عقبات كبرى تعترض طريق عملية السلام. وهذه العقبات هي التالية.

ما زال يتعين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ولا يزال الإرهاب والعنف والتطرف من عوامل الخطر الجسيم الذي يهدد السلام والاستقرار. إن تركيا، بوصفها بلدا تعرض لمعاناة كبيرة من الإرهاب، تعتقد أن البلدان التي ترفض نبذ الأنشطة الإرهابية لا يمكن معاملتها كأطراف يُعتمد عليها وذات مصداقية في عملية السلام. وأخيرا تأتي مسألة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وهي مشكلة إذا لم تعالج على نحو عاجل، فإنها يمكن أن تقوض المكاسب الدبلوماسية والسياسية التي تتحقق.

وليس ثمة شك من أن الأطراف في عملية السلام ما زال يتعين عليها أن تفي بالتزامات ومسؤوليات كبيرة. ومن المسائل ذات الأولوية في هذا السياق ضرورة إيقاف أنشطة الاستيطان غير المشروع في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس.

إن عملية واي ريفر التي عززتها مذكرة شرم الشيخ ينبغي أن تلهم الأطراف في المسارات الثنائية الأخرى لعملية السلام، وهي إسرائيل وسوريا ولبنان. وينبغي أن تكون هذه الأطراف قادرة على استئناف المفاوضات على أساس مبادئ مؤتمر مدريد للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

واستئناف المحادثات على المسارات الأخرى، وهو أمر سترحب به تركيا، ينبغي ألا يتسبب في تجاوز المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. ونحن على استعداد لتقديم إسهاماتنا في المسار المتعدد الأطراف بمجرد أن يُستأنف.

إن القضية الفلسطينية تمثل لب قضية الشرق الأوسط. ولن يتسنى التوصل إلى سلام واستقرار دائمين ما لم تحل القضية بما يتوافق وتطلعات الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة والمحقة. وإن تركيا شعبا وبرلمانا وحكومة، متحدة في تأييدها القوي لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يظل متيقظا إزاء الحالة والصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وينبغي تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني على وجه الاستعجال، بغية تحقيق مستوى مستدام من الرفاه والازدهار الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا السياق، وقد تشرفت بالعمل رئيسا للفريق العامل لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أود أن أشدد من هذه المنصة على أن زيادة دعم الدول الأعضاء للأونروا لا تزال مهمة الآن أكثر من أي وقت آخر. وقد ساعدنا عبر السنوات على تعزيز احتياجات وتطلعات الفلسطينيين وقدمنا مساعدة مباشرة لتحقيق تطلعاتهم المشروعة.

وتركيا، بوصفها دولة إقليمية وطرفا فاعلا له روابط عريقة مع الشرق الأوسط، تحتفظ بعلاقات حسن جوار مع جميع بلدان المنطقة. ولدينا تاريخ وجغرافيا وثقافة مشتركة تربطنا معا. ونتمتع بعلاقات جيدة مع إسرائيل، وكذلك مع جميع البلدان العربية. وإن أحد الأهداف الأساسية لسياسة تركيا الخارجية هو إيجاد السلام - السلام الدائم والشامل - في هذه المنطقة التي مزقها الصراع. وقد دعونا دائما إلى الحوار والتسامح المتبادل كوسيلة لتحقيق ذلك الهدف. ونعتقد بأن نجاح عملية السلام سيهيئ بيئة مؤاتية لتعزيز التعاون بين البلدان في المنطقة، ولا سيما في المجال الاقتصادي.

وقد أسهم الشرق الأوسط عبر التاريخ إسهاما هائلا في إثراء حياتنا المادية والروحية، أفرادا ومجتمعات على حد سواء. ولكن تحولت تلك الأرض الخصبة للثقافة والتسامح إلى أرض للمعارك في القرن العشرين. وظلت شعوب المنطقة ضحايا لحروب وصراعات لا تنتهي. والوسيلة الوحيدة لصد هذا المد هي ضمان الاستمرار في إكمال عملية السلام بصورة ناجحة. إذ ليس هناك بديل لها. ويجب على كلا الطرفين المعنيين مباشرة والمجتمع الدولي مساعدة منطقة الشرق الأوسط على استعادة مكانتها الروحية والمادية في المنظومة الدولية.

السيد جمعة (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى بقية المتكلمين في شكر الأمين العام على تقريره (A/54/457) عن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

لقد ظلت الحالة في الشرق الأوسط على الدوام مسألة تشكل قلقا كبيرا لنا جميعا هنا. ولذا فإننا نرحب باتفاق شرم الشيخ كإنجاز هام لمفاوضات المركز النهائي.

ويشجع بروني دار السلام بوجه خاص أن ترى استمرار تنفيذ أحكام هذا الاتفاق، بما في ذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفتح الممرات الآمنة. ويسعدنا كذلك أن نلاحظ أن هذا التقدم قاد إلى لقاء أوسلو الأخير. ولكن لا يزال هناك طريق طويل ينبغي المضي فيه قبل أن يتسنى فعلا تحقيق السلام الدائم. فالقضايا المتبقية، مثل حدود الدولة الفلسطينية، ومركز القدس ومصير ملايين الأشخاص المشردين، ما زالت تنتظر الحل.

وتعتقد بروني دار السلام أن السلام الدائم لشعوب المنطقة يجب أن يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتجميد الأنشطة الاستيطانية وإجلاء المستوطنين أيضا من الأمور الأساسية إذا ما أريد تحقيق السلام الدائم. ومحاولات تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة لن تؤدي إلا إلى زيادة التوتر.

ويحدونا الأمل في أن نرى إحراز تقدم في التنفيذ الكامل للاتفاقات المرحلية وبعض التقدم في المسارات الأخرى لعملية السلام. ونرحب بما بدر من المفاوضين بأن القضية الفلسطينية يمكن أن تحل في المستقبل القريب، ونود أن نكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل للحوار السلمي الجاري كوسيلة لتحقيق تسوية عادلة وشاملة. وسيكون اختتام المفاوضات بشأن المركز النهائي فتحا كبيرا.

وأخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين أسهموا في تنشيط عملية السلام وتجديد زخمها. ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا المستمر للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمشروع من أجل السلام، والحرية وإقامة دولته المستقلة.

السيد أرهين (غانا) (تكلم بالانكليزية): إن الأمل الذي لم يسبق له نظير والذي حيّا مؤتمر مدريد للسلام، قد تراجع قبل ثلاث سنوات عندما بدأ المجتمع الدولي يشهد تدهور عملية السلام ودخولها في حالة مأزق دائم تقريبا. ونتج التراجع عن عدم إحراز تقدم في المفاوضات، بسبب إحجام أحد الأطراف عن تنفيذ اتفاقات أبرمت بالفعل. وبالنظر إلى المأزق، كان تصاعد العنف أمرا محتوما. ويبدو من حسن الطالع أن العودة إلى طريق السلام أصبحت ممكنة مرة أخرى، بعد الإشارات الإيجابية الأخيرة التي ظهرت في المنطقة.

ووفدي يرحب بتنشيط عملية السلام ويحث جميع الأطراف على أن تواصل المسيرة حتى يتحقق السلام الشامل والدائم، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويشجعنا التعهد التاريخي الذي صدر من رئيس الوزراء إيهود باراك بأن يجعل مسألة السعي إلى تحقيق السلام على جميع المسارات الثلاثة في الشرق الأوسط أسمى هدف لحكومته. واتفاق شرم الشيخ الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو مصدر أمل في استعادة عملية السلام لمضيها على المسارين اللبناني والسوري. ومن أجل ذلك، من الأساسي أن تتجنب جميع الأطراف القيام بأعمال انفرادية أو عمليات إسقاط يمكنها أن تشكل صعوبات لعملية السلام.

وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري، وكذلك جنوب لبنان والبقاع الغربي، شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم.

وفي هذا السياق، يساور وفدي قلق بالغ إزاء استمرار تبلد مشاعر إسرائيل تجاه اعتراضات المجتمع الدولي على بناء المستوطنات اليهودية.

ويتوجه وفدي بالدعاء لكي يصبح احتلال جنوب لبنان وبقاعه الغربي في القريب العاجل مجرد صفحة من صفحات التاريخ، وأن يستعيد لبنان سيادته على ذلك الجزء من أراضيه. وحسبما أظهرت أحداث الآونة القريبة بكل وضوح، فإن استمرار وجود قوة قائمة بالاحتلال في جنوب لبنان يمثل مصدرا دائما للعنف. ففي كانون الثاني/يناير وحده، شنت قوات الاحتلال وحلفاؤها أكثر من ١٠٠ هجوم مسلح على البلدات والقرى اللبنانية، الأمر الذي أسفر عن إزهاق أرواح بريئة وتدمير الممتلكات. وقد فرض الاحتلال تحديا غير ضروري على الحكومة اللبنانية وهي تبذل قصارى جهدها لإنجاز مهمة التنمية الضخمة، بينما تحاول توطيد الاستقرار السياسي الوليد في البلد.

وما برح وجود المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل يمثل عقبة أمام التقدم على المسار الإسرائيلي - السوري. ويؤكد وفدي مجددا تأييده لحق سوريا في استعادة أراضيها. ونعتقد أنه بقدر ما يبدو هذا الجانب صعبا في تناوله، فالوقت المناسب لإحراز تقدم هو الآن. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الجانبين أن

يأخذا بالحلول التوفيقية اللازمة لإحلال السلام، وأن يؤكدا للعالم أنهما يسعيان دون كلل إلى هذا الهدف النبيل المحمود.

ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالرجال والنساء البواسل - ويشرفني أن أذكر أن من بينهم أبناء بلدي - الذين يخدمون في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك في الجمهورية العربية السورية. ومما لا شك فيه، أنهم قد تصرفوا على نحو يدعو إلى الثقة أثناء وجودهم في ظروف صعبة تتسم بالخطورة في معظم الأحيان. ونحن نحيي أولئك الذين كان عليهم أن يبذلوا التضحية الكبرى في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين.

هناك وقت للحرب ووقت للسلام. والسلام في الشرق الأوسط ليس بالضرورة بعيد المنال. بل من الممكن تحقيقه، ولكنه لن يتحقق إلا بالمفاوضات البنّاءة والحلول التوفيقية الدينامية، وإخلاص الأطراف في التقيد بالاتفاقات القائمة. ونحن نؤمن إيمانا عميقا بأن التعايش السلمي سيتحقق بين إسرائيل وجيرانها عاجلا، وليس آجلا.

السيد فانتسيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن جمهورية بيلاروس ترى دوما أن تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط أمر فائق الأهمية. والنتائج الملموسة المحققة على مدى الأشهر القليلة الماضية على الطريق المؤدي إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تحيي في نفوسنا الأمل في وضع حد في نهاية الأمر للركود الذي اتسمت به عملية السلام في الماضي.

وترحب بيلاروس بالتوقيع مؤخرا في شرم الشيخ بمصر على مذكرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لأن هذه المذكرة يمكن أن تكون بمثابة قوة دفع رئيسية لتسوية سلمية لا رجعة فيها، ولعودة الأطراف إلى التنفيذ السريع والدقيق للاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل والتي وضعت أسسها في مؤتمر مدريد للسلام المعقود في ١٩٩١، وتعززت في سنة ١٩٩٣ بإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وقد انتعشت نفوسنا بفضل الخطوات المحمودة التي اتخذها الفلسطينيون والإسرائيليون مؤخرا للتقريب بين مواقفهم بهدف إعادة إرساء مناخ من الثقة والشراكة البنّاءة. وقد تجسد ذلك في أحداث مثل فتح طريق ممتد بين غزة والضفة الغربية، الذي شكّل دون شك خطوة رئيسية نحو معالجة المشكلات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية.

وترى بيلاروس أنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية ناجحة في الشرق الأوسط ما لم نحافظ على دور الأمم المتحدة ونعززه. فالجميع معترفون بإسهام المنظمة الإيجابي في بناء السلام في المنطقة. ونحن نؤمن إيمانا شديدا بأن مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ جميع الأطراف دون شروط لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، يشكلان الأساس ذاته الذي تقوم عليه عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، رحبت بيلاروس بنتيجة المؤتمر الدولي للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة المعقود في جنيف في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، استجابة لقرار الجمعية العامة د إ - ٦/١٠. وفي ذلك المؤتمر أكد المجتمع الدولي انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وترى بيلاروس أن نتيجة المؤتمر تجسد تواصل أهمية الأمم المتحدة ومغزاها ودورها البنّاء في بلوغ تسوية في الشرق الأوسط.

وتؤيد بيلاروس تأييدا تاما الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية، لتصحيح الأثر السلبي، الاجتماعي والإنساني والاقتصادي، الذي يعانيه السكان الفلسطينيون بفعل التوتر في الشرق الأوسط. ونحن نرى أن جهود المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة جزء هام - لا يتجزأ - من تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط. ولا بد من أن تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لمثل هذه التسوية في تمتع الشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وبيلاروس مقتنعة بأنه من الضرورة المطلقة إحراز تقدم على جميع مسارات التفاوض الثلاثة في عملية السلام بالشرق الأوسط: المسار الفلسطيني والمسار السوري والمسار اللبناني. وفي هذا المقام، تبدي بيلاروس استعدادها للترحيب بأية مبادرة مقدمة من الأطراف يمكن أن تساعد على إقامة سلام عادل دائم في المنطقة.

إننا نشهد اليوم تحولا عاما نحو الأفضل في المسعى الهادف إلى التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في الشرق الأوسط، ومن المهم الآن، أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، أن تمتنع الأطراف عن أية إجراءات يمكن

أن تؤثر تأثيرا سلبيا على التوازن الهش الذي ينشأ مع تطور عملية السلام. وفي هذا الصدد، ترى بيلاروس أنه مما يؤدي إلى نتائج عكسية الأخذ بأي مظهر من مظاهر التطرف أو الإرهاب كوسيلة لبلوغ أهداف سياسية. ونأمل أن تستفيد الأطراف استفادة تامة من النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في عملية التوصل إلى تسوية سلمية، بما في ذلك اعتماد تدابير منسقة فعالة لمكافحة الإرهاب وتوسيع التعاون في الميدان الأمني.

كما تؤكد بيلاروس من جديد التزامها بما لجميع دول المنطقة من حق غير قابل للتصرف في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا.

وختاما أود أن أعرب عن ثقتنا في أن الدعم والمساعدة عريضي القاعدة المقدمين من المجتمع الدولي بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في الشرق الأوسط سيعززان عملية السلام في مسارها الحالي، وذلك ضمانا لاستمراريتها ونجاحها.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): على غرار ما جرى في السنوات السابقة، تناقش الجمعية العامة مرة أخرى الحالة في الشرق الأوسط. وتلك المنطقة، مهد الحضارة الإنسانية، تشكّل للمجتمع الدولي بأسره مصدر اهتمام وقلق. ولقد جلب العقد الأخير من هذه الألفية لهذه المنطقة، التي مزقتها عقود من الحروب، والإرهاب، والنزاعات والشقاق الأمل في أن يكون السلام الدائم قد أصبح في متناولها بعد مؤتمر مدريد المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وفي النهج ذي المسارين الذي اعتمده المؤتمر، اشتركت الهند في المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط، وحضرت اجتماعات الأفرقة العاملة التي أنشئت لمناقشة القضايا الإقليمية. ورحبنا بمؤتمر مدريد، واتفاقات أوسلو، ومذكرة واي ريفر. ومرة أخرى، أثبتت مذكرة شرم الشيخ التي وقعت عليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي حددت آلية مقبولة للطرفين لتنفيذ شتى الاتفاقات المؤقتة، مثل أوسلو الثانية، وبروتوكول الخليل ومذكرة واي ريفر، أنه إذا توفرت الإرادة المطلوبة، والعزم، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، يصبح بالمستطاع التغلب على كل العقبات، وتصبح كل الأهداف في المتناول. لقد انتصرت الدبلوماسية والحنكة السياسية مرة أخرى. ونحن نرحب بذلك.

ونأمل في أن يسفر تنفيذ مذكرة شرم الشيخ في حينها عن حل القضايا المؤقتة المعلقة، وأن يساعد في تحقيق أماني شعب المنطقة. ونأمل أيضا في أن تحقق هذه المذكرة الزخم الضروري لاستكمال مفاوضات الوضع النهائي بنجاح بحلول أيلول/سبتمبر من السنة المقبلة، حسبما اتفق عليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونشعر بالسعادة لملاحظة أن الخطوات الأولى قد اتخذت لتنفيذ مذكرة شرم الشيخ. ونرى، أنه ينبغي تجنب اتخاذ أي إجراء انفرادي قد يؤدي إلى تأخير أو تعويق عملية السلام ولا يتفق مع نص وروح أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها. ونحث الأطراف المعنية على تنفيذ الاتفاق بحسن نية وبإخلاص؛ فهذا من شأنه أيضا أن يهيئ البيئة الضرورية لإتمام مفاوضات الوضع النهائي في الوقت المناسب وبصورة مرضية.

وبالرغم من أنه قد تحقق قدر كبير من التقدم في عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، لا ينطبق الشيء نفسه على المسارين السوري واللبناني، اللذين توقفا منذ عدة سنوات. ونعتقد أن التقدم على هذين المسارين له أهمية مماثلة من أجل إقرار سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتمكين جميع بلدان المنطقة من العيش ضمن حدود معترف بها دوليا وآمنة. ونحن على ثقة من أن البلدان المعنية مباشرة سوف تتخذ خطوات مبكرة للخروج من هذا المأزق.

وتهتم الهند اهتماما حيويا بالسلام والتنمية والاستقرار في الشرق الأوسط، المنطقة القريبة إلى قلوبنا والتي تربطنا بها أواصر تاريخية وثقافية تعززت في الوقت الحاضر من خلال التعاون المتعدد الأوجه الذي يشمل التجارة والاستثمارات والتبادل الثقافي والمساعدة التقنية وتنمية الموارد البشرية. كما تربطنا علاقة اقتصادية قوية بهذه المنطقة التي يوجد فيها أحد أكبر مشاريعنا الاستثمارية الخارجية والتجارة الثنائية التي تتجاوز مليار دولار. وعبر السنين، تقاسمنا خبراتنا وتجاربنا التقنية وقدمنا برامج للتدريب التقني لعدد كبير من رعايا بلدان هذه المنطقة التي ما زلنا ملتزمين بزيادة تنويع وتعزيز علاقاتنا الثنائية معها. ونرغب في توسيع تلك العلاقات لتشمل جميع المجالات التعاونية في السنوات المقبلة.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يشترك وفد بيرو في الشعور العام بالتفاؤل في ترحيبه باستئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. ومذكرة شرم الشيخ التي وقعت في مصر في أيلول/سبتمبر الماضي، دليل واضح على استعداد السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لمواصلة التحرك نحو تسوية دائمة لخلافاتهما. وبذلك اكتسبت تلك السلطات الدعم والتعاون الهامين من البلدان الصديقة والبلدان التي تسهل المفاوضات، سواء من داخل المنطقة أو خارجها. وكل هذا يشكل معالم أساسية بارزة على طريق إنشاء منطقة سلام ومصالحة وتفاهم وتضامن وعدل في هذه المنطقة ذات الأهمية التاريخية والدينية والثقافية العظيمة.

ولقد سعت بيرو في السنوات الأخيرة بعزم وتصميم إلى حل مشاكلها الحدودية إدراكا منها أنها تعوق بصورة مباشرة إقرار السلام وتحقيق التنمية. وفي سبيل إبرام الاتفاقات النهائية مع إكوادور وشيلي، واجهتنا صعوبات وشهدنا تقدم المفاوضات في بعض الأحيان وتعثرها في أحيان أخرى، الأمر الذي تطلب الكثير من الوقت والصبر واتساع الأفق والإخلاص، ولكن شعوبنا كانت لديها رغبة صادقة في تحقيق سلام دائم والتمتع بما يحققه السلام الدائم من مزايا. وأسفرت تلك الجهود عن انبثاق وضع سياسي إقليمي جديد، أدى، بفضل استناده إلى السلام واحترام المعاهدات والصداقة والتكامل والتعاون والتنمية، إلى حفزنا واندماجنا في المجتمع الدولي. وإذا كنا قد تعلمنا شيئا واحدا من تلك التجربة، فهو أنه لا يمكن أن تكون هناك أية حدود أو أية مبررات تمنع بذل الجهد اللازم لتحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، نشجّع جميع الدول، ولا سيما المعنية بالأمر مباشرة، على أن تواصل تجميع حكمتها وإرادتها سعيا إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، مع دفع العملية التي بدأت في أوسلو ومدريد والتي تواصلت بالاتفاقات اللاحقة ابتداء من الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت لعام ١٩٩٥ بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقّع في واشنطن، إلى مذكرة شرم الشيخ التي أشرنا إليها من قبل.

ونؤكد بالمثل ضرورة الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة التي اعتمدت على أساس ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني، وخاصة لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي توفّر أساس عملية السلام في الشرق الأوسط. وسوف يُسهم هذا في النهوض بسلام عالمي لا رجعة فيه يعود بالمنفعة على جميع الشعوب من مختلف الديانات والثقافات والجنسيات.

أما الحدث الثقافي الفني والديني المعروف باسم بيت لحم ٢٠٠٠، فسيعقد في تلك المدينة في كانون الأول/ديسمبر الحالي. وسوف يجري ذلك الحدث في وقت خاص للغاية من التأمل والأمل. ووفد بيرو يرحب مجددا بهذه المبادرة لاقتناعه بأنها ستسهم في تشجيع الحوار والتسامح في المنطقة. ويسعده أن هذا المشروع لقي تأييدا إجماعيا من المجتمع الدولي قبل بضعة أسابيع في هذه القاعة ذاتها.

والظروف الراهنة والجهود التي تبذل توحي بآمال حقيقية في فرص وصولنا إلى هدف السلام في الشرق الأوسط الذي طالما سعينا لبلوغه. ومن هذا المنظور بالذات نشجع على مواصلة إحراز التقدم، وننتظر برجاء توطيد هذا التقدم.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام لإعداده التقرير (A/54/495)، المتعلق بالبند ٤٣ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق الأوسط". واسمحوا لي أيضا أن أعيد التأكيد على دعم حكومتي الخالص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأملنا في أن نرى تحقيق سلام عادل دائم وشامل في أقرب وقت ممكن.

في العام الماضي، وفي هذا القاعة، رحّبت الدول الأعضاء، بما فيها اليابان، بالتوقيع على مذكرة واي ريفر، وأعربنا عن الأمل في أن تفضي إلى تقدم حقيقي في عملية السلام. وللأسف، اعترضت تنفيذ المذكرة عقبات مختلفة عرقلت التقدم في عملية السلام الكلية في الشرق الأوسط.

ولذا، كان توقيع مذكرة شرم الشيخ في أيلول/سبتمبر من هذا العام، الذي أعطى زخما جديدا لعملية السلام، موضع ترحيب خاص. وتكمن الأهمية الكبرى لهذه المذكرة في أن الحكومة الاسرائيلية الجديدة، بتوقيعها عليها، أثبتت التزاما متجددا وبنّاء بعملية السلام.

ومما يشجّع اليابان أيضا أن مذكرة شرم الشيخ وفّرت الزخم اللازم بشدة لهذه العملية، بأن وضعت إطارا زمنيا لمفاوضات الواضع الدائم: أي إبرام اتفاق إطاري

بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٠، واتفاق شامل بحلول أيلول/سبتمبر من العام نفسه.

ويسر اليابان أن تلاحظ التنفيذ المطرد للمذكرة، الذي يتمثّل في افتتاح طريق المرور الآمن بين الضفة الغربية وغزة. والواقع أن كل خطوة في سبيل تنفيذ المذكرة لها أهمية بالغة، لا من حيث التقدم الملموس الذي تحرزه فحسب، بل ولأنها تساعد في بناء الثقة بين الطرفين في مفاوضاتهما الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في السلام. ونرجو بإخلاص أن يساعد تنفيذ مذكرة شرم الشيخ في التعجيل بالمفاوضات المتوخاة التي تؤدي إلى اتفاق إطاري ثم في نهاية المطاف إلى اتفاق شامل على الوضع النهائي.

لقد كان الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط طويلا وشاقا بالنسبة لكل الأطراف المعنية. وحكومتي تؤمن بأنه لا يمكن تحقيق السلام الفعلي إلا من خلال إرادة وعزم صادقين من الأطراف المعنية على بلوغ نتيجة عادلة وشاملة. ومن ثم، فإننا نقدر وندعّم جميع جهودها في سبيل دفع عملية السلام، مثل الاجتماعات التي عقدت في أوسلو بين قادة الأطراف المعنية في وقت سابق من هذا الشهر.

واليابان تؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط الحالية منذ بدايتها في مدريد في عام ١٩٩١. وإدراكا منها بأن نجاح العملية أساسي لاستقرار وتنمية المنطقة بل والعالم قاطبة، فقد أيّدت بنشاط، وتواصل تأييد، الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وهي مصممة على أن تغتنم كل فرصة لتعزيز بيئة مؤاتية لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وتشارك اليابان بنشاط في المسارات المتعددة الأطراف، بقيامها بدور حامل مطرقة الرئاسة في الفريق العامل المعني بالبيئة، ودور الراعي في حلقة العمل المتعلقة بالسياحة التي ينظمها الفريق العامل الإقليمي المعني بالتنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تبذل حكومتي جهودا مختلفة على المستوى الثنائي لتشجيع الجانبين، العربي والإسرائيلي، على إحراز المزيد من التقدم في عملية السلام.

واستضافت اليابان في الشهر الفائت اجتماع لجنة الاتصال، المخصصة المعقود في طوكيو على المستوى الوزاري لتنسيق وتعزيز جهود المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة. وأعلنت اليابان في ذلك الاجتماع أنها ستضطلع بدور سياسي إلى جانب تقديمها المساعدة الاقتصادية. وبينما شددت اللجنة على الأهمية الأساسية لجهود المساعدة الذاتية التي يبذلها الشعب الفلسطيني فقد طالبت بسرعة توزيع المساعدة التي تتبرع بها البلدان المانحة. وقد عقد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في جو ودي غير عادي وحقق أهدافه الأصلية. ونحن نرى أيضا أن هذه اللجنة كانت فعالة في تعزيز الزخم السياسي المتولّد من مذكرة شرم الشيخ، وفي إبقاء عملية السلام في مسارها الصحيح.

وعلاوة على هذه الجهود على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، تسهم اليابان في عملية السلام بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. فمنذ اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، قدمت معونات يصل مجموعها إلى قرابة ٥٠٠ مليون دولار. كما أن اليابان تساهم فعلا بالأفراد في الجهود الدولية، وعلى سبيل المثال، بإرسال فرقة من قواتها للدفاع الذاتي للمشاركة في قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر بمنعطف حرج؛ ولعل فرصة إحراز تقدم حقيقي تكون الآن أكبر مما كانت طوال سنوات عديدة ماضية. وترجو الحكومة اليابانية مخلصة أن يتسنى الإبقاء على الزخم الجديد في كل مراحل المفاوضات الصعبة بشأن الوضع النهائي، حتى يمكن أن يتحقق أخيرا في المنطقة سلام عادل ودائم وشامل. وختاما أود أن أكرر التأكيد على التزام اليابان القوي بعملية السلام في الشرق الأوسط ودعمها المتواصل لهذه العملية.

السيد أبو نعمة (الأردن) (تكلم بالعربية): لا تزال قضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، بندا هاما على جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة، وستظل كذلك إلى أن يتحقق الحل العادل المنشود لهذه القضية، ويسود السلام منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن وفد بلدي، وهو يشارك في مناقشة هذا البند لهذا العام، ليستذكر بمزيج من مشاعر الأسى والأمل فقدان العالم بأسره لزعيم من أهم بناة وركائز السلام في منطقة الشرق الأوسط، جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال، طيّب الله ثراه، الذي نذر حياته من أجل السلام والوفاق والاستقرار في منطقتنا. لهذا الفقدان الكبير والخسارة الجسيمة نشعر بالأسى. أما الأمل فلأن رسالة الحسين الراحل، رسالة السلام، ستظل حيّة يحملها نجله وخلفه صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين،

الذي لم يتوان لحظة واحدة، منذ توليه زمام المسؤولية، عن المضي قدما على خطى الراحل العظيم، لمواصلة البناء ومتابعة الجهود لتحقيق الغايات النبيلة والأهداف السامية التي نؤمن بها، والتي تصبو إليها شعوب ودول منطقتنا. ولا يفوتني، سيدي الرئيس، أن أتوجّه بالشكر العميق للوفود الصديقة التي عبَّرت عن مشاعرها الطيبة إزاء هذه الذكرى الجليلة.

يشعر وفد بلادي بالارتياح لما شهدته الأشهر القليلة الماضية من تقدم على مسار السلام، بعد الجمود الذي أعاق المسيرة السلمية سنوات عديدة، وذلك بالتوقيع على اتفاق شرم الشيخ في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي. وقد لحقت هذا التطور الإيجابي بعض الخطوات الواعدة، مثل إطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين، وفتح طريق يربط غزة بالضفة الغربية، وتنفيذ واحدة من مراحل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بقيت من الاتفاق بنود كثيرة بانتظار التنفيذ. إن هذه الخطوات هي إنجازات هامة، وإن كانت متواضعة بالنسبة لما يشهده التقدم نحو السلام من بطء، خاصة وأن طريق السلام لا يزال طويلا وشاقا وصعبا، بالرغم من مرور ما يقارب الثماني سنوات على انطلاق مسيرة السلام من مدريد.

لا بد من التأكيد مجددا على دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها تجاه قضية الشرق الأوسط، وعملية السلام، وضرورة تنشيط هذا الدور، وتأكيد هذه المسؤولية لدعم الجهود والمساعي القائمة لدفع العملية السلمية نحو غاياتها المنشودة. فالأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها وأحكامها هي القواعد الأساسية لحل النزاعات، وهي القاعدة الأساسية للشرعية الدولية. وقد ارتكزت عملية السلام على قرارات الأمم المتحدة. وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو المرتكز الأساس للعملية السلمية الجارية. ففيه افتتح باب السلام عام ١٩٦٧، وبتنفيذه نصا وروحا سنصل إلى السلام المنشود. ولكن هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لا تزال رهن التنفيذ، بالرغم من مرور عشرات السنين على صدورها وتكرار تأكيدها في كل دورة من دورات هذه الجمعية المتلاحقة.

يود وفد بلادي بهذه المناسبة التأكيد على جملة مبادئ رئيسية نعتقد أنها تشكل الأسس القويمة والركائز المتينة والمبادئ الصحيحة لقيام السلام والأمن والتعايش والتعاون بين دول وشعوب منطقتنا بدون استثناء؛ خاصة وأن مناقشة هذا البند تأتي في الوقت الذي يناقش فيه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي أخطر وأهم مراحل التسوية السلمية، أي محادثات الوضع النهائي.

أولا، لقد أكدنا أمام هذه الجمعية في مثل هذا اليوم من العام الماضي، وخلال مناقشة هذا البند، أن مفهوم الأردن للسلام، هو أن يكون السلام عادلا ودائما وشاملا، وهو المفهوم الذي عبَّرت عنه غالبية الأطراف الدولية المعنية مباشرة بقضية الشرق الأوسط. إن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم هو التزام استراتيجي ومبدئي مستند إلى قناعتنا بأن السلام يمثل حاجة أساسية لكل دول المنطقة وشعوبها، وأنه، في حال بلوغه، سيكون بمثابة تحول جذري في تاريخ المنطقة، ومنطلق أساسي نحو آفاق جديدة تبشّر دول المنطقة وشعوبها بالاستقرار والأمن والتعايش السلمي، وبحياة طبيعية آمنة حرمت منها زمنا طويلا يقرب من ستة عقود. وعليه، فقد وقّع الأردن عام ١٩٩٤ معاهدة سلام مع اسرائيل، من منطلق إيمانه بأنها ستضع الأمور في نصابها الصحيح، وأنها ستتفتح صفحة جديدة من علاقات حسن الجوار الطبيعية بين البلدين، وتعمل على إرساء أسس ومبادئ التعامل والتعاون فيما بينهما في مختلف الميادين. وقد حرصنا في الأردن على أن نفتح باب السلام دون تحفظ ودون اختزال لأي بند من بنود العلاقات الطبيعية الكاملة، وذلك حتى يكون السلام الأردني - الإسرائيلي مثالا لما قد يليه من اتفاقات مع الدول المجاورة، وحتى يكون النهج الأردني نموذجا لما يجب أن يكون عليه الالتزام بنصوص الاتفاق، واحترام تنفيذها نصا وروحا، والعمل بموجبها، وترجمتها لواقع مرئي وملموس، وحتى يتأكد جيراننا في اسرائيل من أن السلام ليس وثيقة نوقعها كغاية في حد ذاتها، ولا كغطاء لتكريس أسباب النزاع وتثبيت مكاسب الحرب. بل إن السلام في مفهومنا هو واقع وممارسة وتعامل وتعاون يستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل، والالتزام بالعهد والوفاء بمتطلباته، والعمل على تحقيقه بأمانة ومسؤولية. وكان الأمل كبيرا في أن يتبع ذلك النهج تقدم، وبالتالي، اتفاق على المسار السوري واللبناني مع اسرائيل، بحيث تتحقق الشمولية وتبدأ عملية البناء الاقتصادي والتنموي في المنطقة بأسرها. إننا لا نزال بانتظار تحقيق هذا الهدف النبيل، بعد زوال العوائق الكبيرة التي حالت دون ذلك حتى الآن.

ثانيا، لقد استندت عملية السلام على مبادئ معروفة وثابتة، أهمها مبادلة الأرض بالسلام. وهذا المبدأ تضمنه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي حرّم جواز احتلال

وضم أراضي الغير بالقوة، والذي يعتبر من أهم ركائز العملية السلمية ومرجعياتها. فكيف تتحقق العدالة إذا لم يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإذا لم ترد الأرض لأصحابها الشرعيين؟ وكيف تعود الأرض إذا استمر الاستيطان واستمر خلق الحقائق الجديدة عليها؟ وكيف تتوفر القناعة بأن السلام هو الهدف النهائي الذي نسير نحوه، عندما تنطلق من اسرائيل تصريحات رسمية تؤكد مواصلة الاستيطان على الأراضي العربية المحتلة؟ كيف تتعزز الثقة بصدق التوجه نحو بناء السلام وتحقيق العدالة عندما تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلية هدم المنازل العربية، وإطلاق سكانها في العراء ومصادرة الأراضي العربية، وشق الطرق، وحفر الأنفاق، وخلق وقائع جديدة على الأرض العربية المنتظر إعادتها للفلسطينيين بصورة متواصلة ومستمرة؟ إن المستوطنات القائمة على الأرض المحتلة هي غير شرعية، وهي انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، ولحقوق الإنسان، ولاتفاقية جنيف الرابعة، ولكل الأسس التي قامت عليها عملية السلام. وإن استمرار الاستيطان الاسرائيلي هو من أهم العقبات التي ستعيق التقدم نحو السلام، وتحول نداء السلام إلى شعار أجوف لا معنى له ولا محتوى. إن السلام لا يتحقق بالاستمرار في تكريس أسباب النزاع، بل يتحقق بالعمل علة إزالتها. كما أنه لا يتحقق بابتلاع الأرض والتوسع الاستيطاني وإنكار حقوق الطرف الفلسطيني، بل يتحقق بالعدالة. فالعدل هو أساس السلام، والسلام هو إطار الأمن.

ثالثا، لقد أقر اتفاق أوسلو الفلسطيني - الإسرائيلي لعام ١٩٩٣ تأجيل قضايا هامة وحساسة، مثل المستوطنات والقدس واللاجئين، إلى المرحلة النهائية من المفاوضات. وكان من الطبيعي، ومن المفروض، أن تبقى المسائل المؤجلة على حالها وألا يطرأ عليها أي تغيير حتى يحين الوقت المحدد للتفاوض بشأنها. وليس من المعقول أن التأجيل أصبح بالنسبة لإسرائيل فرصة لتغيير الوقائع على الأرض لصالح المحتل والتحكم مسبقا بمصير المرحلة النهائية.

لقد نبهنا سابقا إلى أن تأجيل التفاوض على هذه القضايا الهامة والتي تشكل صلب النزاع لا يعني إغفالها أو تخطيّها بغير حلول صحيحة وعادلة ومقبولة. كما نبهنا إلى أن بقاء أي مشكلة بلا حل سيظل بؤرة لإشعال الصراع ولإبطال ما تحقق في أي وقت. فالحلول الجريئة الجادة هي التي تحقق المعالجة الصحيحة، وليس إهمال حقوق الفلسطينيين والأمل باختفائها بتقادم الزمن. إننا نلاحظ بكثير من الاستغراب، ونراقب بكثير من القلق، أنه في الوقت الذي يتفاوض فيه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لوضع إطار للتسوية النهائية، تستمر إسرائيل في إجازة أعمال الاستيطان والأعمال الأحادية الجانب، فيما يتناقض تماما ليس فقط مع العملية السلمية وأسسها، بل ومع كل التزامات إسرائيل التي وقّعت عليها وأعلنت قبولها بها. والأغرب أيضا أن تكون هذه المواقف لحكومة إسرائيلية رحّبنا بانتخابها واستلامها زمام السلطة، بعد أن حظيت بمبايعة الشعب الإسرائيلي لبرنامجها المعتدل والملتزم بالسلام ومتطلباته.

رابعا، إن تحقيق السلام الشامل يستوجب استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث توقفت، من أجل تحقيق التسوية اللازمة المنشودة، استنادا لمرجعية مدريد ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). إن التقدم نحو السلام وتحقيقه هو الضمان الأكيد لكبح التطرف والعنف، وإشاعة الأمان والطمأنينة. لقد كان الأمل كبيرا بأن تنطلق المحادثات على هذين المسارين بعد تولي حكومة السيد باراك لزمام المسؤولية. إننا ندعم ونؤيد كل المساعي الرامية إلى إزالة العقبات التي تعترض انطلاق هذين المسارين أملا في أن نشهد تقدما حقيقيا سريعا عليهما.

خامسا، إن قضية القدس هي محور أساسي من محاور السلام، والتوصل إلى حل عادل لها هو أمر بالغ الأهمية. فهنالك توافق شامل على كافة المستويات الدولية والقانونية والسياسية بأن القدس الشرقية هي جزء عضوي من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وبالتالي فإنها تخضع لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن. ولقد خص مجلس الأمن مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، واتخذ بشأنها منذ البداية العديد من القرارات التي ترفض ضم المدينة، كما ترفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة، والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية فيها.

وعلى هذا الأساس، فإن أي إجراء تقوم به إسرائيل أو قامت به منذ احتلال المدينة لتغيير أو تعديل وضعها القانوني أو السياسي أو الديموغرافي هو بمثابة إيجاد حقائق جديدة وخلق أمر واقع معين لفرضه على الجانب الفلسطيني في مفاوضات المرحلة النهائية. وهذا أمر

لا يمكن أن يكون مقبولا. كما أن التصريحات التي يطلقها مسؤولون في إسرائيل باستمرار حول اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، هي أيضا تصريحات تتناقض مع كل القواعد التي تأسست عليها عملية السلام. إن مدينة القدس هي العاصمة الروحية للديانات السماوية الثلاث. ولذلك فإننا نريدها رمزا نبيلا مثاليا للسلام والتعايش. إن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس وعودتها لأصحابها الشرعيين لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية، لا يعني تقسيم المدينة من جديد، ولا بناء الأسوار والجدران في وسطها، بقدر ما يعني إحقاق الحق وتنفيذ العدالة وإرساء قواعد السلام الذي ترحب به شعوب المنطقة وتعمل على إدامته والحفاظ عليه.

سادسا، إن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين أُخرجوا من ديارهم قسرا أعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والذين أُبعدوا خلال سنوات الاحتلال الطويلة نتيجة إجراءات الإبعاد الفردية، هي بانتظار الحل العادل وفق قرارات الأمم المتحدة ووفق الشرائع الدولية ومتطلبات العدالة وحقوق الإنسان وحقوق الملكية الشخصية، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وقد نصت قرارات الأمم المتحدة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض عما عانوا منه خلال سنوات الإبعاد والاحتلال، وعن كل ما لحق بهم من خسائر مادية ومعنوية. إن حل هذه القضية أيضا يشكل واحدا من أهم أسس السلام والأمن في المنطقة. إننا نشعر أن التصريحات المتكررة على لسان المسؤولين في إسرائيل بإنكار حق اللاجئين في العودة، هي استباق لما يجب أن تتمخض عنه المفاوضات وأحكام مسبقة على نتائجها. وبالتالي فإن مثل هذه التصريحات تعيق العمل التفاوضي المسؤول وتعرقل طريق السلام.

سابعا وأخيرا، في ختام هذا البيان، يود وفد بلادي أن يؤكد دعمه المطلق لخيار السلام، وللجهود التي تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسساتها، وفي مواصلة مفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي، من أجل التوصل إلى الحلول العادلة الصحيحة لجميع القضايا المتبقية والعالقة من أجل التوصل للسلام العادل بين الجانبين.

كما يود وفد بلادي مناشدة الجانب الإسرائيلي المضي قدما في تنفيذ اتفاقات السلام، وتأدية متطلباته، والتخلي عن أية إجراءات تزعزع الثقة بالالتزام بالسلام الذي ينادى به منذ سنين. وأهم ما هو مطلوب الكف عن مواصلة الاستيطان، واحترام الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، حسب مرجعية مدريد وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واستعادة أراضيهم وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس، لتحقيق السلام العادل والشامل لتبدأ عملية بناء المنطقة نحو العيش بأمان وسلام وازدهار.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية، يجب أن تلعب دورا حيويا في دفع عجلة السلام، لدعم الجهود التي يقوم بها راعيا العملية السلمية. كما أننا نرى من الضروري أن يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده في دعم جهود راعيي العملية السلمية، بالمقدار الذي يحقق الدعم اللازم للجهود المبذولة من قِبَلهما، حتى يتم تجنيد كل الجهود الخيِّرة الممكنة وفي كل المجالات المتاحة، لدعم المسيرة السلمية وتوفير مستلزمات النجاح لتحقيق أهدافها، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي قد ساهمت منذ البداية في جهود السلام، وساهمت، ولا تزال، في عملية التنمية الاقتصادية الموازية والمرادفة.

إن بلادي تتطلع إلى تفهُّم دولي أوسع وأعمق للاحتياجات الاقتصادية والتنموية والمالية لدول المنطقة وشعوبها، ولبناء السلام في منطقتنا والحفاظ عليه. فالشعوب هي التي ترسخ دعائم السلام، ولكنها في نفس الوقت لا تكتفي بالتعامل مع السلام بمعناه المجرد فقط، بل تنظر إليه من خلال عوائده ونتائجه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): كما لاحظنا جميعا، حققت عملية السلام في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة هامة، ولكن مما يثير الانزعاج أنها منذ التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل في واشنطن العاصمة في ١٩٩٣، كانت أيضا تراوح الخطى في معظم الأحيان.

والأمل الذي أثارته اتفاقات واي ريفر خبا بسرعة بسبب عدم توفر الإرادة السياسية الكافية من جانب الحكومة الإسرائيلية السابقة. ومع ذلك، بات من الممكن أن نشعر مرة أخرى بالأمل، حيث ارتأى رئيس الوزراء إيهود باراك من المناسب إعادة عملية السلام إلى مسارها. ولهذا فإن بلدي، السنغال، يشجع الطرفين على عدم ادخار أي جهد في تنفيذ مذكرة شرم الشيخ الموقعة في

القاهرة، يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وكذلك جميع الاتفاقات التي انضمت إليها الأطراف المعنية. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب من فوق هذه المنصة عن امتنان حكومة بلدي الخالص للرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وللرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وللسيدة مادلين أولبرايت، للدور البالغ الأهمية الذي اضطلعوا به شخصيا للتوصل إلى ذلك الاتفاق.

من الأمور ذات الأولوية القصوى أن تسارع السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الأساسية. ومن المهم إلى أقصى حد التوصل، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، إلى تسوية سلمية تفاوضية لقضية فلسطين، التي لا تزال هي معضلة أزمة الشرق الأوسط. وبلدي، السنغال، إخلاصا منه لموقفه القائم على المبدأ من هذه المجموعة الشائكة من المسائل، وإذ يقف بصلابة إلى جانب أخوته، الشعب الفلسطيني وقادته الشرعيين، سيواصل، كما فعل في الماضي، تقديم إسهامه المتواضع لحل الأزمة في ذلك الجزء من العالم، على أساس قراري مجلس الأمن ذوي الصلة - وهما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفيما يتعلق بالمسارين السوري واللبناني لعملية السلام، تشجع السنغال دولة إسرائيل، والجمهورية العربية السورية ولبنان على مواصلة محادثاتها السلمية. وستواصل السنغال تأييد تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٢٥ (١٩٧٨) بشأن الجولان السوري ولبنان.

ومع ذلك، يعرب بلدي عن أسفه البالغ لعدم تنفيذ أحكام قراري الجمعية العامة ٣٧/٥٣ و ٣٨/٥٣ المتخذين في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، فيما يتعلق بنقل بعض البلدان لبعثاتها الدبلوماسية التي لا تزال موجودة في القدس، وفيما يتعلق بالحالة في الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

على عتبة الألفية الثالثة، وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية الألفين لمولد المسيح في مدينة بيت لحم الفلسطينية، تنتظر المجتمع الدولي في مجموعه والأمم المتحدة بشكل خاص مهمة تاريخية لا يمكن لأحد آخر أن يؤديها - وهي أن يبذلا قصارى جهدهما لإبقاء عملية السلام على مسارها، ودعم جهود كل العناصر الرئيسية في الحالة في الشرق الأوسط لتحقيق تسوية عادلة وسلمية للأزمة.

ولبلوغ تلك الغاية، يود وفد بلدي أن يوجه نداء رسميا إلى راعيي عملية السلام، وإلى الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف، لمضاعفة جهودها حتى لا تنطفئ شعلة الأمل التي أعيد اذكاؤها منذ قليل.

في الختام، يرحب وفد بلدي بتعيين الأمين العام للسيد تيرجي رود - لارسن ممثل النرويج بصفته ممثله الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وسيقدم بلدي السنغال، إليه كل الدعم الذي سيحتاجه لتحقيق النجاح في مهمته الهامة والحساسة. وعن طريق السيد رود - لارسن، يود وفد بلدي أن يحيي بلده، النرويج، على إسهامه الخالص في استئناف عملية السلام في المنطقة التي هي مهد الديانات السماوية الكبرى الثلاث: المسيحية، والإسلام واليهودية. إن منطقة الشرق الأوسط، التي حرمت من السلام زمنا طويلا يجب أن تجد في نهاية الأمر طريق عودتها إلى مهمتها المزدوجة، وهي أن تكون مكانا يجتمع ويمتزج فيه الناس وأن تكون أيضا مكانا لمواقع تاريخية تنطلق منها رسالات السلام إلى العالم، وكل رسالة منها فريدة في نوعها.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط واحدة من أعقد وأصعب القضايا السياسية في الساحة الدولية. وإذا بحثنا عن أسباب هذه الحالة، لن تكفي دراسة الوضع الراهن، وإنما يجب أن ننظر أيضا إلى الماضي القريب والماضي الأكثر بعدا. ومع ذلك، وبصرف النظر عن تعقد المسائل وتاريخها الطويل، من الحيوي ألا تغيب عن بالنا حقيقة أن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني يتشاطران مستقبلا مشتركا، وأن من واجبهما أن يحلا تحدياتهما المشتركة عن طريق التعاون والعمل المتضافر.

ولا يزال السلام والتعاون في الشرق الأوسط أيضا من البنود الهامة في جدول أعمال الأمم المتحدة. والمبدأ التوجيهي الذي اهتدى به الأطراف عند التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ لا يزال صحيحا حتى الآن؛ وهو أن السلام الدائم لا يمكن إرساؤه إلا من خلال المفاوضات

وتطوير العلاقات السلمية بين شعوب المنطقة. ولا يزال أساس المفاوضات قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولهذا، فمما يشجعنا حدوث تقدم جديد في عملية السلام. فقد بدأت محادثات الوضع النهائي، وتنفيذ مذكرة شرم الشيخ يتبع الجدول الزمني المتفق عليه بدرجة أو بأخرى. والاتصال المباشر بين الطرفين هو سبيل الاكمال الناجح للعملية.

وهناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لكي نتوصل إلى اتفاق سلام يضمن الأمن للجميع. والأطر الزمنية المحددة في مذكرة شرم الشيخ طموحة إلا أنها واقعية شريطة أن تلتزم بها الأطراف التزاما متواصلا. ومن الحيوي أيضا أن يكون الاتفاق في نظر السكان على الجانبين نزيها ومتوازنا، بغية ضمان تسوية دائمة للصراع.

وسيتعين اتخاذ عدد من المقررات ذات الأهمية الحاسمة أثناء مفاوضات الوضع النهائي. ومن الواضح أن مسألة القدس وقضية اللاجئين ستكونان من أصعب التحديات أثناء المفاوضات. وسوف يشدد وفد بلادي على اعتقادنا الراسخ بأن أية صفقة للوضع النهائي يجب أن تتضمن حلين عادلين لهاتين القضيتين.

ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم عملية السلام بكل طريقة ممكنة. ويجب على الأمم المتحدة أن تشجع الحوار المباشر بين الأطراف، وأن توفر لها أكبر دعم ممكن في تنفيذ الاتفاقات التي وقعت عليها. والمسؤولية الأساسية عن تهيئة جو مؤات لمفاوضات السلام، ولعملية التفاوض نفسها، ولتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، تقع على عاتق الأطراف ذاتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه لا يمكن للآخرين أن يفرضوا اتفاقات للسلام في الشرق الأوسط، فإننا نعتقد أن دور المجتمع الدولي لا يزال حاسما. فيمكن للمجتمع الدولي أن يوفر لعملية السلام الدعم والتشجيع الهامين عندما تبدي الأطراف الإرادة اللازمة للتحرك قدما.

وإيمان النرويج بضرورة أن تشجع الأمم المتحدة الجهود الإقليمية لكي تعطي زخما جديدا لعملية السلام كان السبب الذي دفعنا إلى العمل مرة أخرى هذا العام، في تعاون وثيق مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، لإعداد مشروع القرار المتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لم يكن من المستطاع جمع التأييد اللازم لمشروع القرار في هذا الوقت. والتزام النرويج بكل جوانب عملية السلام، وإيمانها بأهمية الدور الداعم للمجتمع الدولي، ما زالا ثابتين كما كانا دائما. ولهذا نرجو أن يكون من المستطاع إعادة تقديم مشروع القرار إذا اعتبر كل من مقدميه والأطراف نفسها أن من الواجب ومن المفيد التماس هذا التعبير عن دعم عملية السلام مرة أخرى من المجتمع الدولي.

وتشاطر النرويج الآخرين انشغالهم إزاء أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية. ونحث الحكومة الإسرائيلية على وقف أية أنشطة استيطانية أخرى يمكن أن تغير من الحالة على الأرض. وفي نفس الوقت، ندعو السلطة الفلسطينية إلى تكثيف جهودها لتعزيز الأمن.

إن عملية السلام تتضمن عناصر سياسية واقتصادية على حد سواء. والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية أمر حاسم بالنسبة للسلام الدائم، كما أنها ستعود بالنفع على إسرائيل. وفي هذا الصدد، نثني على البيانات الفلسطينية التي أدلي بها مؤخرا بشأن الحكم السديد وسيادة القانون بوصفهما عاملين أساسيين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والأمن من الشواغل الهامة لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها، وقضايا الأمن حيوية بالنسبة لكل مسارات عملية السلام. ولهذا، فمن المهم لنا جميعا ألا يغيب عن بالنا إطلاقا أن السلام الدائم وحده هو الذي يمكن أن يوفر الأمن الضروري بجميع جوانبه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بينما نودع القرن العشرين، يحق للجمعية العامة أن تنظر فيما تحقق، وأن تقرر ما ينبغي الاضطلاع به للتوصل إلى تسوية نهائية في الشرق الأوسط.

ومن الواضح تماما أن عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ رغم ما تخللها من عقبات وعوائق قد تحركت صوب إحلال سلام عادل ودائم وشامل بين العرب والإسرائيليين. وهذا برهان بليغ على أن المجتمع الدولي قادر على الاضطلاع ببحث نشط عن الاستجابات السليمة لمواجهة التحديات الضخمة، وعن طرق لمعالجة المشاكل الإقليمية الملحة.

وترى روسيا أن التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط يشكل عنصرا هاما في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العالم ككل.

ونلحظ بعين الرضا أن عملية السلام تستأنف تدريجيا بعد فترة من الانتكاس. ورغم أن الحالة لا تزال غير خالية من التوتر، فإن روسيا، بوصفها أحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، ترى أن مهمتها الأساسية هي كفالة الاستمرارية للتقدم الذي سبق إحرازه على بعض مسارات عملية السلام، وإعادة بدء المفاوضات في المجالات الأخرى بناء على معايير الشرعية الدولية وقواعدها، وعلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٩٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام النابع من هذين القرارين.

وسنستمر في تسخير طاقاتنا لمهمة تضييق الفجوة بين مواقف الأطراف وإيجاد حلول للقضايا الخلافية.

ونحن نعول على التنفيذ المستمر لتدابير شرم الشيخ التي اتفق عليها للمرحلة الانتقالية، بروح الشراكة المتبادلة واحترام كل طرف لمصالح وشواغل الطرف الآخر. وسيساعد هذا على بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتهيئة جو مؤات لحفز مفاوضات الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية.

ونرى أن إنشاء دولة فلسطينية سيكون عاملا هاما في تحقيق السلام الدائم، والاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. وتوافق روسيا موافقة تامة على اختيار القيادة الفلسطينية أن تسعى إلى تحقيق هذا الهدف التاريخي من خلال التفاوض في إطار عملية السلام.

ونؤيد كذلك الاستئناف الفوري لمحادثات إسرائيل مع سوريا ولبنان للبناء على النتائج التي سبق تحقيقها. ونعتقد أنه سيكون من المستحيل التوصل إلى السلام والاستقرار الحقيقيين في الشرق الأوسط دون عودة مرتفعات الجولان إلى السوريين، وإقامة علاقات طبيعية بين سوريا وإسرائيل.

وتحقيق هذا الهدف يرتبط ارتباطا وثيقا باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية، على أساس التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ولا نزال نعتقد أنه في عملية التفاوض يتعين على الأطراف أن تقبل بضرورة احترام مصالح بعضها البعض وتفهُّم شواغل بعضها البعض، بما فيها شواغل إسرائيل إزاء أمنها.

لقد آن الأوان لإعادة إنشاء عملية السلام بالكامل وفي جميع المجالات. وبالنسبة لهذه القضية الهامة، فإن روسيا ستتصرف بوعي كامل لمسؤولياتها باعتبارها رئيسا مشاركا لمجموعة دعم المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد سبق أن أعلنا عن استعدادنا لاستضافة اجتماع للمجموعة في موسكو.

وبينما نلاحظ هذه الخطوات الإيجابية، فإننا مع ذلك منزعجون إزاء الأنباء التي تفيد بمواصلة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحن نناشد الأطراف أن تحجم عن اتخاذ أي إجراء إنفرادي يمكن أن يقوض الثقة المتبادلة، كما ندعوها إلى التزام الدقة في مراعات الالتزامات التي تعهدت بها.

وكجزء من الدور الذي نؤديه بوصفنا أحد راعيي عملية السلام، فإننا ننظر إلى التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية باعتبارها إحدى الأولويات. وسوف يستفيد العديد من الأهداف الاقتصادية من تنفيذ مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، الذي يرمي إلى ترميم المواقع الدينية والتاريخية في بيت لحم وإلى تعمير وتطوير هياكلها الأساسية. ونحن مستعدون للعمل معا من أجل نجاح هذا المشروع الكبير، وواثقون من أن الاحتفال باليوبيل الألفي سوف يفيد في توحيد جميع الجهود دعما للتوافق والتفاهم المتبادل في الشرق الأوسط.

لقد كان على الأمم المتحدة دائما أن تلعب دورا هاما في تسوية قضية الشرق الأوسط. وعقد مؤتمر في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر عنوانه "شركاء في دعم السلام" شارك فيه ممثلون للدول العربية وإسرائيل، أعطى دفعة جديدة لتشجيع جو مؤات للسلام.

ونحن نلاحظ أن القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط أصبحت الآن أكثر توازنا من الناحية السياسية. وهذه بالتأكيد علامة واضحة على التطورات الإيجابية في العلاقات العربية الإسرائيلية. ومن ثم، فإننا نرى من المهم أن نثبت هذا الاتجاه الإيجابي في قرار خاص يكون تعبيرا واضحا عن رغبة الأطراف في تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

وتحقيقا لهذه الغاية، كرست روسيا والولايات المتحدة والنرويج جهودا جادة ونشطة لوضع مشروع قرار لهذا الغرض وصفه الكثيرون عن حق بأنه مشروع قرار "إيجابي". ومن المؤسف أننا لم ننجح في اعتماد مشروع القرار هذا. ولكن ذلك الفشل لا يعني بأية حال أن فكرة القرار الإيجابي قد فقدت أهميتها. ونأمل أن تشهد الدورة المقبلة نتيجة مختلفة. فاعتماد مثل هذا المشروع سيكون مساهمة في التعجيل بعملية السلام في الشرق الأوسط، ويعزز دور الأمم المتحدة وهيئتها وسلطتها.

وستواصل روسيا العمل بنشاط بشأن قضية إعادة إرساء الطابع الشامل لعملية السلام، محاولة اقناع كل من العرب والإسرائيليين بأن يقطعوا الشوط الأخير وأن يديروا ظهورهم إلى الأبد للتراث السلبي الذي تراكم على مر السنين في تاريخ الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال لهذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات الذي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد زكي (مصر) (تكلم بالعربية): اطلع وفد بلادي على ما ورد في بيان وفد إسرائيل بعد ظهر اليوم من إشارة إلى علاقات إسرائيل مع مصر، وبالذات ما ركز عليه البيان من علاقة التعاون القائمة بين وزارتي الزراعة في البلدين. وهو أمر لا ننكر وجوده، إذ أن علاقات مصر وإسرائيل تغطي عددا من الجوانب. ومع ذلك، فالأمر المستغرب حقيقة هو إشارة مندوب إسرائيل إلى ما أسماه خطة مبارك لاستصلاح الأراضي الصحراوية في مصر (Reclaiming). وقد بدا من سياق البيان وكأن هذا التعاون الإسرائيلي مع مصر يغطي هذا المشروع، أو وكأن إسرائيل تساعد مصر على زيادة رقعتها الزراعية.

ولهذا، طلبت حق الرد لتوضيح هذه الحقيقة البسيطة. إن أي دارس للتاريخ يعلم أن مصر هي مهد خطرا مثيرا للجزع يتهدد السلام والأمن الإقليميين والعالميين. الزراعة في العالم. والمؤكد أن مصر انطلقت منذ أكثر من مائة عام، وقبل إنشاء دولة إسرائيل بحوالي خمسين عاما، لتتوسع زراعيا خارج وادي النيل. والمؤكد أيضا أن مشروعات التوسع المصري في الصحراء تقوم على الجهد المصري، وتقوم على المعرفة العلمية المصرية، وتقوم على الطاقات والإمكانيات المصرية، هذه حقيقة لا ينبغي، وأكرر لا ينبغي، أن تكون معرضا للخلط.

السيد شاكريان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): عصر اليوم أثار ممثل إسرائيل اتهامات لا أساس لها ضد بلدي.

لقد كانت إسرائيل منذ البداية المصدر الرئيسي للفرقة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط - عن طريق الاحتلال والتخويف، والانتهاكات الجماعية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية للشعوب الواقعة تحت احتلالها، وكذلك عن طريق اللجوء لإرهاب الدولة كوسيلة لتوسيع سيطرتها القسرية.

إن احتلال جنوب لبنان ورفض دعوة المجتمع الدولي إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة مؤشران لسياسة ذلك النظام في الشرق الأوسط. ومقاومة الشعب اللبناني وتصميمه الحازم على تحرير وطنه من الاحتلال الأجنبي حق مشروع يعترف به القانون الدولي.

ومن المدهش، في الوقت ذاته، أن يجرؤ نظام له سجل حالك من استحداث وإنتاج وتخزين الكثير من أنواع أسلحة الدمار الشامل غير الإنسانية، على اتهام بلد من بلدان الشرق الأوسط التي انضمت إلى الصكوك الدولية الأساسية السارية في ميدان نزع السلاح.

وإيران طرف كامل في الصكوك التي تعد الأعمدة الرئيسية لنزع السلام الدولي، مثل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والسمية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ورغم النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، ترفض إسرائيل باستمرار الانضمام إلى هذه الصكوك، وتواصل برنامجها السري لاستحداث وإنتاج عدة أنواع من أسلحة الدمار الشامل. وتبقى إسرائيل الآن الدولة الوحيدة التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط. وفي الوقت ذاته، فإن برنامجها النووي ومرافقها غير المشمولة بضمانات لا تزال تشكل

ولا يتمتع ذلك النظام بسجل أفضل في ميادين نزع السلاح الأخرى، وأساسا في المجالين البيولوجي والكيميائي. وهناك تقارير متعددة عن برنامج إسرائيل الكيميائي والبيولوجي السري. ورفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة دليل ثابت آخر على وجود هذه البرامج، الأمر الذي يزيد من تعميق قلق المجتمع الدولي حيال برامجها لأسلحة الدمار الشامل وترساناتها.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لرفض الادعاء الذي أثاره اليوم أحد الوفود ضد السلامة الإقليمية لبلدي، وأن أوضح أن مثل هذه الادعاءات غير مقبولة.

ونظرا لوضوح موقفنا بشأن الجزر الإيرانية الثلاث في الخليج الفارسي، فلا داعي لأن أخوض في التفاصيل. وأود فقط أن أؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية كانت وما زالت على استعداد للدخول في محادثات مع سلطات الإمارات العربية المتحدة.

ما زلنا نأمل في أن يرد المسؤولون في الإمارات العربية المتحدة بالإيجاب على ندائنا بإجراء مناقشات ثنائية، استنادا إلى تفاهمات عام ١٩٧١.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): إن ما أشار إليه زميلي المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية مساء اليوم، وتأييده لموقف الإمارات فيما يتعلق بقضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، حقيقة واقعة، فما زالت إيران تحتل هذه الجزر العربية. وإننا نرفض ما جاء في بيان ممثل إيران للتو. وهو يدرك جيدا أن هذه القضية، منذ بداية احتلال بلده، ما زالت معروضة على مجلس الأمن. وهي جزء لا يتجزأ من سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء ببعض الإضافات التي أدخلت على برنامج عمل الجمعية العامة في صباح يوم الاثنين، ٦ كانون الأول/ديسمبر.

سوف تنظر الجمعية العامة أولا، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، في التقرير الثالث للمكتب الوارد في الوثيقة A/54/250/Add.2. وفي مذكرتين من الأمين العام، متضمنتين في الوثيقتين A/54/236 و A/54/625).

وكبند أخير لذلك الصباح، ستتناول الجمعية العامة أيضا البند ١٦٧ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". وفي إطار ذلك البند، سوف تنظر الجمعية العامة في مشروع قرار سيصدر بصفته الوثيقة A/54/L.48. ولقد سُحب مشروع القرار A/54/L.5 والتعديلات التي أدخلت عليه والواردة في الوثيقة A/54/L.10.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥